



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص نقدي ومالي

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

*من إعداد الطالبة

بوشيبة رزقية

بعنوان:

آليات تفعيل صيغة المشاركة في البنوك الإسلامية بالجزائر

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الدكتور خالد أحميمه مشرفا ومقررا

الدكتور: بشير دريدي رئيسا

الدكتور: عبد الجليل هويدي مناقشا

السنة الجامعية 2025/2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ
الرَّحِيمِ

وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ

- عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ -

إهداء

إلى من رحل جسده وبقي أثره في قلبي وعقلي وروحي
إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله وطيب ثراه وأسكنه
فسيح جنانه.

إلى أمي الطيبة والحنونة وصاحبة القلب الكبير، أدام الله
دعاءك ودعمك ووجودك في حياتي.
إلى رفيق دربي وشريك حياتي زوجي الغالي، إلى
سندي و دعمي الأول والكبير، فقد كان لي نعم العون
في مسيرتي العلمية والعملية.

إلى فلذه كبدي ولديّ العزيزين حسام الدين وسيد علي، أنتم
نبع الأمل ونور الطريق ومصدر سعادتي وفخري.
أهديكم ثمرة جهدي وتعب سنوات دراستي.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أحمد الله عز وجل أن وفقني لإتمام هذا العمل وسهل لي طريقه فله الحمد والشكر. أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذين المشرفين الأستاذ خالد أحميمه والأستاذ عدنان محيريق على ما قدماه من دعم نفسي وعلمي لإنجاز وإتمام هذا العمل. كما لا يفوتني أن أتقدم بالامتنان والعرفان لأساتذتي الأفاضل الذين كانت لهم بصمة في عملي.

أشكر عائلتي الصغيرة والعزيزة التي كانت الداعم الرئيسي والأول والكبير على صبرهم ودعمهم وحبهم وتقهمهم.

دون أن أنسى أن أشكر صديقاتي وأصدقائي وزميلاتي وزملائي الذين كانوا عوناً لي في هذه الرحلة العلمية بكل تفاصيلها.

أشكر أيضاً كل من شجعني وآمن بي وساهم في أن أصل بهذا العمل إلى هاته المحطة.

فلكم مني جميعاً كل التقدير والإحترام

ملخص البحث:

تعد صيغة المشاركة من أهم أدوات التمويل الإسلامي التي تقوم على أساس تقاسم الأرباح والخسائر بين الأطراف، وتتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية

والهدف من هذا البحث هو إبراز مفهوم وأهمية صيغة المشاركة في البنوك الإسلامية بالإضافة الى تسليط الضوء على واقع استخدامها في البنوك الإسلامية في الجزائر وكان **المنهج المتبع** في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي وهذا نظرا لطبيعة الموضوع فهو يقوم بسرد حقائق ومعطيات ثم تطرق الى منهج دراسة حالة بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائري كشكل من التخصيص والتوضيح.

كما يقترح البحث مجموعة من الآليات لمعالجة هذه التحديات. وفي الأخير **يخلص** البحث إلى عدة نتائج هي أن تفعيل صيغة المشاركة يتطلب تكاملا بين البنوك والعملاء والجهات الرقابية لضمان تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة بصفة تشاركية كما أنه يسهم في تنويع أدوات التمويل الاقتصادي، علاوة على أنه يعزز قدرة البنوك الإسلامية على دعم الاقتصاد الحقيقي وتحقيق العدالة.

وفي الأخير **توصي هذه الدراسة** ب العمل على تطوير نماذج تشاركية تمويلية تتناسب مع البيئة المصرفية المعاصرة وتوسيع استخدام المشاركة في القطاعات الإنتاجية، خاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالإضافة الى تفعيل دور الهيئات الشرعية والرقابية في دعم وتطوير تطبيق هذه الصيغة.

الكلمات المفتاحية: صيغة مشاركة، بنوك إسلامية، الجزائر.

The partnership musharakah is one of the Most important islamic finance instrument, based on profit and loss sharing in accordance wity sharia principles. this research aims to analyze effectivate thismode sustainably within islamic banks. the study highlights key chllenges, such as limited Customer awareness and a preference among banks for less risky financing methods .the research proposes several mechanisms to create a supportive legal environment and offer incentives for banks implementing participatory contracts.

The research concludes that activating the musharakah model requires coordination between banks,clients,and regulators to achieve inclusive and sustainable economic development.

: Partnership contract , islamic banks, Algeria .
Keywords

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	I
شكر وتقدير	II
ملخص المذكرة	III
فهرس المحتويات	V
فهرس الأشكال	VII
مقدمة عامة	أ-هـ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك الإسلامية	
تمهيد	2
المبحث الأول: مفهوم البنوك الإسلامية	3
المطلب الأول: تعريف البنوك الإسلامية	3
المطلب الثاني: نشأة البنوك الإسلامية	4
المطلب الثالث: مبادئ البنوك الإسلامية	4
المطلب الرابع: أهداف البنوك الإسلامية	5
المبحث الثاني: مفهوم صيغة التمويل بالمشاركة	7
المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي	8
المطلب الثاني: أهم صيغ التمويل الاسلامي	9
المطلب الثالث: أبرز خصائص التمويل الاسلامي	12
المطلب الرابع: أسس ومعايير منح التمويل المصرفي الاسلامي	13
خلاصة الفصل الأول	16
الفصل الثاني: صيغ التمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية	
تمهيد	18
المبحث الأول: صيغة المشاركة والصيغ التمويلية الأخرى	19
المطلب الأول: مفهوم صيغة المشاركة	19
المطلب الثاني: أنواع التمويل بصيغة المشاركة	22
المطلب الثالث: تمييز صيغة المشاركة عن باقي الصيغ التمويلية	27
المطلب الرابع: التحديات المرتبطة بعقود المشاركات	32
المبحث الثاني: سبل تفعيل صيغة المشاركة في البنوك الاسلامية	34

34	المطلب الأول: مفهوم الآليات في المصارف الإسلامية
35	المطلب الثاني: آليات مقترحة لتفعيل صيغة المشاركة في البنوك الإسلامية
42	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: واقع التمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية في الجزائر بنك البركة وبنك السلام	
44	تمهيد
45	المبحث الأول: التمويل بالمشاركة في كل من بنك البركة وبنك السلام
45	المطلب الأول: صيغة المشاركة في بنك البركة الجزائري
50	المطلب الثاني: صيغة المشاركة في مصرف السلام
52	المبحث الثاني: المعوقات التي تواجه نظام التمويل بالمشاركة في الجزائر وأهم العلاجات
52	المطلب الأول: المعوقات التي تواجه نظام التمويل بالمشاركة بالجزائر
54	المطلب الثاني: بعض العلاجات والحلول المقترحة
58	خاتمة عامة
60	قائمة المراجع

فهرس الأشكال

الصفحة	الشكل
12	الشكل 1: التمويل بصيغة المشاركة
25	الشكل 2: أشكال المشاركة
27	الشكل 3: تمييز صيغة المشاركة
46	الشكل 4: الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري
48	الشكل 5: نسب صيغ التمويلات لسنة 2023 لبنك البركة
51	الشكل 6: نسب صيغ التمويلات لسنة 2023 لبنك السلام

مقدمة

عامّة

1-تمهيد:

تعد صيغة المشاركة من أهم صيغ التمويل الإسلامي التي تجسد مبادئ الشراكة في الربح والخسارة وتبتعد عن آليات الإقراض. ربوي المحرم شرعا. وتقوم هذه الصيغة على أساس تعاوني، حيث يشترك البنك الإسلامي مع العميل أو مجموعة من العملاء في تمويل مشروع معين، ويتقاسم العوائد وفق نسبة متفق عليها مسبقا، وعلى الرغم من الأهمية النظرية والشرعية لصيغة المشاركة، إلا أن تفعيلها العملي يواجه عدة تحديات تنظيمية وميدانية تتطلب آليات دقيقة لضمان فاعليتها وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسات الآليات المناسبة التي تسهم في تفعيل وتوسيع استخدام هذه الصيغة داخل البنوك الإسلامية وبذلك تعزيز دورها في دعم التنمية المستدامة.

سنتناول في هذه المذكرة أحد أهم صيغ التمويل الإسلامي وهي صيغة المشاركة ، حيث نتطرق إلى التعريف بهذه الصيغة، مفهومها، أنواعها، وخصائصها وواقع تطبيقها في البنوك الإسلامية في الجزائر (بنك البركة الجزائري ومصرف السلام) مع ذكر المعوقات والتحديات التي حالت دون تطبيق هاته الصيغة مع اقتراح بعض الآليات التي من شأنها تفعيل هذه الصيغة داخل البنوك الإسلامية.

2-إشكالية الدراسة:

ماهي آليات تفعيل صيغة المشاركة في البنوك الإسلامية بالجزائر؟

تساؤلات فرعية:

ـالمقصود بصيغة المشاركة ؟

ـهل يتم فعلا تطبيق هذه الصيغة بشكل فعال أم أنها مهمشة؟

_ماهي المعوقات والتحديات التي تحول دون تفعيل هذه الصيغة؟

3-فرضيات الدراسة :

-تساهم صيغة المشاركة في تحقيق أهداف التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية في الجزائر

-هناك ضعف في استخدام صيغة المشاركة في البنوك الإسلامية في الجزائر.

- تواجه صيغة المشاركة عدة تحديات تعيق تفعيلها في البنوك الإسلامية.

4-مبررات اختيار الموضوع:

هناك العديد من الأسباب التي دفعت إلى اختيار هذا الموضوع

_طبيعة هذه الصيغة التي تعكس روح التمويل الإسلامي القائم على العدالة وتقاسم المخاطر.

_ضعف تطبيق هذه الصيغة يستدعي دراسة آليات تفعيلها ومعالجة المعوقات التي حالت دون ذلك.

5-دراسات سابقة: هناك العديد من الدراسات والأبحاث السابقة التي لها علاقة بالموضوع والتي تلتقي معه هذه الدراسة في بعض النقاط وهنا سنذكر مايلي:

*الدراسة الأولى: قام بها بورقبة شوقي بعنوان "آليات تفعيل صيغ المشاركة في المصارف الإسلامية كראس مال مخاطر لتمويل المشاريع الريادية "2022.ورقة بحثية نشرت الدراسة في مجلة نماء للاقتصاد والتجارة العدد 6،المجلد2،ص 241 و251 في ديسمبر 2022 .
هدفت الدراسة الى التعرف على وضع تمويل المشاريع الريادية في المصارف الإسلامية

وتحديد معوقات استخدام الصيغ التي تقوم على المشاركة في الربح والخسارة خاصة كرأس مال مخاطر ثم اقتراح آليات لتفعيل هذه الصيغة بطريقة تسهم فعليا في دعم المشاريع الريادية .ومن النتائج الرئيسية التي خلصت إليها أن المصارف الإسلامية تحتاج إلى تغيير استراتيجي في سياستها التمويلية لتكون أكثر جرأة في المشاركة بالمخاطر وتوصلت إلى أن الآليات المقترحة إذا طبقت بدقة يمكن أن تعزز من مساهمة المصارف الإسلامية في نمو المشاريع الريادية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

***الدراسة الثانية:** قام بها رامي حريد "البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر "رسالة دكتوراه جامعة محمد خيضر بسكرة 2015/2014 حيث تحدث الباحث فيها عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واشكالية تمويلها كما تحدث عن تقنية رأس المال المخاطر كتقنية حديثة لتمويل هاته المؤسسات وتطرق في الأخير الى واقع البدائل التمويلية للإقراض في الجزائر وسبل النهوض بها وقد توصلت الدراسة الى وجود العديد من المعوقات والصعوبات التي حالت دون استخدام صيغ التمويل القائمة على المشاركات في المصارف الإسلامية في الجزائر .

***الدراسة الثالثة:** قام بها كل من مخلوف سلمان ولعباني خيرة "صيغ التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية " مذكرة ماستر تخصص اقتصاديات المالية والبنوك ،جامعة سعيدة 20220 تمحورت حول محددات صيغ التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية وجاءت هذه الدراسة للتعرف على البنوك الإسلامية بشكل عام كما وقفت على أهم محددات التمويل بصيغة المشاركة واختبار العلاقة بين هذه المحددات وصيغة التمويل بالمشاركة وتوصلت الدراسة الى أن المصارف الإسلامية تتميز بالابتعاد عن الفوائد الربوية والأرباح الثابتة القيمة واعتماد مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر .

5- أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من الدور الذي تلعبه الصيغ التمويلية الإسلامية وبالخصوص صيغة المشاركة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا في ظل التحديات التي تواجهها الأنظمة المالية وتكمن الأهمية في:

أهمية علمية حيث تسعى الدراسة إلى تحليل صيغة المشاركة كأداة تمويلية بديلة مبدأها تقاسم الربح والخسارة، هذا ما يعزز من العدالة المالية ويقلل من المخاطر الأخلاقية المرتبطة بالقرض الربوي.

أهمية عملية فالنتائج تساعد على تحسين آليات تطبيق صيغة المشاركة في البنوك الإسلامية، وذلك من خلال الكشف عن التحديات والعوائق التي تعترض تفعيلها بشكل أمثل بالإضافة الى إعطاء واقتراح حلول عملية لحل هذه المشكلة.

وهذه الدراسة جاءت في وقت تشهد فيه البنوك الإسلامية توسعا ملحوظا في العالم الإسلامي والعربي فمن الضروري تسليط الضوء على أهم الأدوات التمويلية الفعالة والتي تعزز الشراكة بين البنك والعميل.

كما يمكن لهذا البحث والدراسة أن تساهم في تطوير أطر قانونية وتنظيمية تحفز على اعتماد صيغ تمويل قائمة على المشاركة تساهم في تحقيق بيئة مالية إسلامية عادلة ومستدامة.

6- حدود الدراسة:

الحدود المكانية : اعتمدت الدراسة إلى التطرق إلى نظام التمويل بالمشاركة في الجزائر وكشكل من التخصيص لا الحصر كانت في كل من بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائر .

الحدود الزمنية: كان إهتمام هذه الدراسة بسنة 2023.

7-أهداف الدراسة تهدف هذه الدراسة الى:

- إبراز مفهوم وأهمية صيغة المشاركة في البنوك الإسلامية.
- واقع استخدام المشاركة في البنوك الإسلامية في الجزائر .

8-صعوبات الدراسة:

ما شكل ضغطا كبيرا هو صعوبة الحصول على بيانات مالية أو إحصائية حديثة تتعلق بنسبة تطبيق صيغة المشاركة في البنوك الإسلامية، بالإضافة إلى قلة الشفافية لدى البنوك وعدم توفر تفاصيل دقيقة حول العمليات التي تعتمد على صيغة المشاركة وهذا لأسباب سرية خاصة. اعتماد وتناول معظم البحوث وتركيزها على الصيغ التمويلية الأخرى كالمراجحة والإجارة. بالإضافة إلى تشعب وجهات الآراء الفقهية حول صيغة المشاركة.

9-منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات السابقة اعتمدت في الدراسة على المنهج الوصفي كحتمية أملت لها طبيعة الموضوع نظرا لأنه يتوافق مع تقرير وسرد حقائق ثم التطرق الى منهج دراسة حالة بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائري كشكل من التخصيص والتوضيح .

10-هيكل الدراسة: قسمت المذكرة إلى ثلاث فصول رئيسية هي:

الفصل الأول تطرقت الدراسة في هذا الفصل إلى الاطار المفاهيمي للبنوك الإسلامية من حيث النشأة والمبادئ والأهداف ثم التعريف بمفهوم التمويل في البنوك الإسلامية وأهم الصيغ التمويلية المستخدمة وإبراز صيغة المشاركة تعريفها، أشكالها وشروط مشروعيتها .

ثم الفصل الثاني وفيه تطرقنا إلى التمويل المصرفي في البنوك الإسلامية وتحديد التمويل بصيغة المشاركة، أنواعه وأهم المعايير والأسس لمنحه في المصارف الإسلامية ثم عرض بعض الآليات المقترحة اتباعها لتفعيل صيغة المشاركة داخل البنوك الإسلامية.

والفصل الثالث نعرض فيه واقع التمويل بصيغة المشاركة وبعض نسب استخدام هذه الصيغة في كل من بنك البركة الجزائري ومصرف السلام بالإضافة إلى أهم العراقيل والتحديات التي يواجهها تطبيق هذه الصيغة التمويلية واقتراح لبعض العلاجات لمواجهة هذه العراقيل.

الفصل الأول

تمهيد

تعتبر البنوك الإسلامية من أبرز المؤسسات المالية التي أنشأت لتلبية حاجة المجتمع الإسلامي إلى نظام مصرفي يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية دون الربا المحرم. وهي في ذلك تركز على مجموعة من الصيغ التمويلية وذلك لتحقيق أهدافها التنموية والاقتصادية. ومن أبرز هذه الصيغ صيغة المشاركة.

وفي هذا الفصل سوف نتطرق إلى:

المبحث الأول: مفهوم البنوك الإسلامية.

المبحث الثاني: مفهوم صيغة التمويل بالمشاركة

المبحث الأول: مفهوم البنوك الإسلامية

تعتبر البنوك الإسلامية في العصر الجديد ضرورة اقتصادية لكل مجتمع يحرم التعامل بالربا ،وهي بذلك أصبحت تنافس وبقوة كبيرة البنوك التقليدية وهذا للاختلاف الموجود بينهما في طبيعة عمل كل منهما بالإضافة الى الأسس التي ترتكز عليها والأهداف التي تسعى لتحقيقها.

المطلب الأول: تعريف البنوك الإسلامية

لا يوجد تعريف محدد يتفق عليه وإنما هناك العديد من المفاهيم، مختلفة فيما بينها لكنها متقاربة من حيث المضمون، فالبنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ، وتحديدًا وفق مبادئ الفقه الإسلامي في المعاملات. تقوم هذه البنوك بتقديم الخدمات المصرفية والتمويلية مع الالتزام بعدم التعامل بالربا (الفائدة)، وتجنب أي نشاطات مالية تتعارض مع أحكام الإسلام مثل تمويل المشروعات المحرمة.

فمن الجانب اللغوي كلمة مصرف تعني المكان الذي تتم فيه عملية صرف النقود وتبديلها ببعضها البعض.¹

ومن الجانب الفقهي تعرف المصارف الإسلامية على أنها مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع ،وتوظيفها توظيفًا فعالًا يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المتفقة وأحكام الشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصاداتها.²

أما من الجانب القانوني فالمصارف الإسلامية تعرف بموجب المادة 11 الفقرة 1 من قانون المصارف الإسلامية في لبنان: البنوك والمؤسسات المالية التي يتضمن نظامها الأساسي

1 - بوعويّة أميمة.كباحم حليلة .تطبيقات التمويل بصيغة المشاركة في البنوك الإسلامية مذكورة ماستر تخصص اقتصاد نقدي وكمي جامعة محمد بوضياف المسيلة ص8

2 - الخضيرى محمد محمود .البنوك الإسلامية، مصر:إيثراك للنشر والتوزيع ،1999،ص،17.

الالتزام بعدم مخالفة الشريعة الإسلامية في العمليات التي تقوم بها وخاصة عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاء¹.

المطلب الثاني: نشأة البنوك الإسلامية

ظهرت الفكرة بشكل واضح في منتصف القرن العشرين وكانت أول تجربة بمدينة ميت غمر سنة 1963². وذلك بإنشاء ادخار محلي إسلامي، ثم إنشاء فروع له في كل قرية وفي كل حي، وفيه تجمع مدخرات الناس وتوظف في خدمة احتياجاتهم في مناطقهم. والفضل في تأسيس هذا البنك يعود للأستاذ الدكتور أحمد النجار، غير أن الانطلاق الرسمي وبالشكل الحديث في جدة بالمملكة العربية السعودية سنة 1975 ، وهو البنك الإسلامي للتنمية وكانت ملكيته وتعامله أساساً مع الدول والحكومات خاصة منها الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وفي نفس السنة أنشئ أول بنك إسلامي خاص يتعامل مع الأفراد وهو بنك دبي الإسلامي.

وفي التسعينات انتشرت البنوك الإسلامية في دول الخليج وماليزيا، وباكستان والسودان وغيرهم. وفتحت بعض البنوك التقليدية نوافذ إسلامية لتلبية الطلب المتزايد على الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة.

واليوم أصبحت البنوك الإسلامية جزءاً من النظام المالي العالمي وتدير أصولاً بمليارات الدولارات.

¹ الخضير محمد محمود مرجع سابق ص 17

² محمد عثمان شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع ردمك 2001، ص 256.

المطلب الثالث: مبادئ البنوك الإسلامية¹

1/ **تحريم الربا:** لا تتعامل البنوك الإسلامية بالفائدة الربوية سواء كانت فائدة إقراض أو اقتراض نجد قوله تعالى "يحق الله الربا ويربي الصدقات سورة البقرة الآية 276".

2/ **التمويل القائم على المشاركة:** تعتمد على صيغ المضاربة والمشاركة والمرابحة والإجارة بدلا من الإقراض بفائدة.

3/ **تحمل المخاطر:** البنوك الإسلامية تشارك في الربح والخسارة، ما يجعلها شريكا في الاستثمار، وليس مجرد دائن.

4/ **الرقابة الشرعية:** تملك هيئة رقابة شرعية تراجع العقود والمعاملات لضمان التوافق مع الشريعة.

5/ **تجنب الغرر والمقامرة :** عدم التعامل بالعقود التي تقوم على الغموض والمجازفة.

6/ **الاستثمار في الأنشطة المشروعة:** البنوك الإسلامية لا تمويل المشاريع المحرمة أو التي تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية مثل الخمر والقمار.

المطلب الرابع : أهداف البنوك الإسلامية

يسعى البنك الإسلامي إلى تحقيق جملة من الأهداف وذلك في ظل الشريعة الإسلامية في مجال المعاملات الاقتصادية ، هذه الأهداف يمكن حصرها في :

¹ لكل نصيرة. النظام القانوني للبنوك الإسلامية، مذكرة ماستر، تخصص قانون أعمال، جامعة أم البواقي 2018 ص14

أولاً: أهداف مالية وتتمثل¹ :

1_ جلب الودائع: فالبنوك الإسلامية تعمل على تنمية وتطوير ونشر ثقافة الادخار لدى الأفراد وترشيد السلوكيات بغرض استقطاب الأموال والموارد الفائضة وتوظيفها في المجالات الاقتصادية التي تزيد من العائد وترفع من الإنتاج والإنتاجية

2_ استثمار الأموال: حيث تعتبر الاستثمارات هي أساس العمل داخل البنوك الإسلامية والمصدر الأول لتحقيق الأرباح سواء كان ذلك بالنسبة للمساهمين أو المودعين ،وهناك العديد من صيغ الاستثمار الشرعية التي تستخدمها البنوك الإسلامية لاستثمار أموال المساهمين والمودعين.

3_ تحقيق الأرباح: وهو الهدف الرئيسي من نشاط المصرف الإسلامي فبتحقيق الأرباح يستطيع المنافسة داخل السوق ويحقق نجاحه .

ثانياً : أهداف تنموية²:

فمساهمة البنوك الإسلامية فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك في اطار الأسس الشرعية من أجل تنمية تركز على توفير الحاجات الأساسية للمجتمعات وتوفير النمو لكافة المناطق والقطاعات الأقل نموا والعمل على القضاء على التبعية المفروضة من البنوك الربوية .

¹ - لكل نصيرة.مرجع سابق ص14

² عبد الناصر براني مطبوعة في مقياس المصارف الإسلامية ،جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة ص24.

ثالثا: التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية¹:

فبعض الدول الإسلامية تعاني من عدم توفر الطرق السريعة الشبكات الحديدية الطاقة الكهربائية ، فالبنوك الإسلامية يمكنها خدمة هذه المرافق من خلال الدحول في شركات مع الدول في إنشاء هذه المشاريع.

بالإضافة إلى أن البنوك تعمل على تحسين الخدمات المصرفية التي تتوافق مع احتياجات الأفراد واستحداث أدوات مصرفية جديدة في مجالات الموارد والودائع وذلك بشكل يتوافق مع متطلبات العصر وتحسين أداء أجهزتها وفروعها وضمان تقديم خدماتها المصرفية بأعلى درجة من الجودة .

المبحث الثاني: مفهوم صيغة التمويل بالمشاركة

يعتبر التمويل الإسلامي من أبرز الركائز الأساسية في الاقتصاد الإسلامي، هذه الخصوصية المستمدة من الشريعة الإسلامية. وهذا النوع من التمويل يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية من خلال عدة مبادئ وأسس تميزه عن التمويل التقليدي. ويعتمد على صيغ تمويلية بديلة كالمشاركة والمرابحة والإجارة، وكلها تسعى لتحقيق الربح المشروع وتقلل من المخاطر.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي

للتطرق إلى مفهوم التمويل الإسلامي، لابد من المرور على مفهوم التمويل عموماً، وهذا من طرف المصرف، أو من جهة العميل.

¹ جميل أحمد، الدور التنموي للبنوك الإسلامية دراسة تطبيقية 200.1980.ص86

فالمقصود بالتمويل لغة: مأخوذ من الفعل مَوَّل يقال: فلانا مولا فلانا تمويلا ، أي أعطاه مالا أو زوده بالمال والتزويد به تدور حول المال فالتمويل يعني تزويد شخص أو جهة بما يحتاج إليه من مال لإنجاز عمل أو مشروع¹.

أما في الجانب الاقتصادي هناك عدة آراء فالبعض اعتبره وصفا لأعمال المدير المالي والبعض الآخر ركز على الناحية النقدية ، اعتبره عملية إدارة الأموال ، وطريقة الاهتمام في الحصول عليها وإنفاقها .

وقد تطور مصطلح التمويل عبر الأزمنة ، في البداية كان يركز على كيفية الحصول على الأموال. وفي ظل التقدم والتكنولوجيا ، وحاجة المشاريع إلى المال أصبح الاهتمام الأكبر هو طريقة الحصول على تلك الأموال ، ظهر مصطلح التمويل مركزا على وسائل التمويل الخارجية (الأسهم والسندات) وبعد فترة الكساد أصبح التركيز أكثر في معنى التمويل على التحليل المالي .

ومع بداية ظهور المصارف الإسلامية، وشركات الاستثمار المالي كان هناك مفهوم آخر للتمويل حيث أصبح الاهتمام بدراسة عمليات التمويل بالمشاركة عن عمليات التمويل بالإقراض . فعبر هذه المراحل تطور مصطلح التمويل وكانت له عدة تعريفات :

- التمويل هو: "كافة الأعمال الإدارية التي يترتب عليها الحصول على النقدية من الجهات المختلفة ، واستثمارها في عمليات تساعد على تعظيم قيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا في ضوء النقدية المتاحة للاستثمار والعائد المتوقع تحقيقه والمخاطر المحيطة به واتجاهات السوق المالي"².

¹ الزبيدي محمد مرتضى: تاج العروس من جواهر القاموس ، دار مكتبة الحياة المطبعة الخيرية، بيروت ط1 ص12

² حميد محمد عثمان إسماعيل : أساسيات التمويل الإداري واتخاذ قرارات الاستثمار. دار النهضة العربية، القاهرة ط1983 ص9.

- التمويل هو: مجموع الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع في أي وقت تكون هناك حاجة إليها . ويمكن أن يكون هذا التمويل قصير الأجل أو متوسط الأجل أو طويل الأجل¹.

-التمويل هو: «تلك الوظيفة الإدارية في المشروع التي تختص بعمليات التخطيط للأموال والحصول عليها من مصدر التمويل المناسب ،لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء أنشطة المشروع المختلفة ،مما يساعد في تحقيق أهدافه وتحقيق التوازن بين الرغبات المتعارضة للفئات المؤثرة في نجاح واستمرار المشروع ،والتي تشمل المستثمرين والعمال والمديرين والمجتمع والمستهلكين².

المطلب الثاني: أهم صيغ التمويل الإسلامي:

المرابحة: هي صيغة تكون فيه عملية شراء يقوم بها المصرف لأصول منقولة أو غير منقولة، وبمواصفات معينة وهذا بناء على طلب ووعده العميل بشرائها ثم إعادة بيعها مرابحة بعد أن يصبح مالكا لها بعد أن يقبض ثمن يتضمن التكلفة زائد هامش الربح الذي وعد به العميل³ ومنه فالعملية هنا مبنية على وعد بالشراء ثم شراء البضاعة ثم بيعها مرابحة، فهي ليست من مفهوم أن الإنسان يبيع ما ليس يملك، لأن المصرف لا يقدم عرض بالبيع، ولكنه يتلقى أمر بالشراء بالإضافة إلى أنه لا يبيع حتى يملك ما هو مطلوب منه ويعرضه على المشتري، هذا الأخير الذي بدوره يرى إن كان مطابقا لما وصف أم مغايرا.

¹ هيكل عبد العزيز فهمي .موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية،دار النهضة العربية،القاهرة ط21986ص329

² حميد محمد عثمان إسماعيل ،مرجع سابق ص11.12

³ هوارى سيد.الاستثمار والتمويل .مكتبة عين شمس،القاهرة ط11980.ص4

-الإجارة : تعرف على أنها "عقد بين مالك العين وطرف ثان يسمى المستأجر ،يقضي بأن يمنح مالك العين حق استعمال ما يملكه للمستأجر لمدة معينة من الزمن مقابل مبلغ محدد من المال يدفع سنويا أو كل ثلاثة أشهر أو أي مدة¹ وتتقسم إلى نوعان:

-إجارة منتهية بالتمليك وفيها تنتقل ملكية العين المؤجر إلى المستأجر عند نهاية مدة الإجارة:

-إجارة تشغيلية:وهي التي تعود فيها العين المستأجرة إلى المؤجر في نهاية مدة الإجارة .

-الإستصناع : "عقد يشتري به في الحال شيء مما يصنع صنعا،يلتزم البائع أو الصانع بتقديمه مصنوعا بمواد من عنده بأوصاف مخصوصة وبثمن محدد"² في إطار التمويل عن طريق الإستصناع يعتمد المصرف على صيغتين:

-البيع بالتقسيط للسيارات : يقوم المصرف من خلالها ببيع سيارات متوفرة لديه ،مملوكة له مقبوضة من قبله بالتقسيط للمتعاملين ،وفيها يعرض على المتعاملين شراء السيارات المتوفرة ضمن المخزون الذي اشتراه مسبقا .

إذا كانت السيارة التي يرغب العميل بشرائها غير متوفرة ضمن مخزون المصرف،فإن هذا الأخير يقوم باقتنائها وتملكها وبعد قبضها القبض الناقل للضمان يعرض على المتعامل شراءها.

لا يوقع المتعامل وعد بالشراء ،فلا يسبق البيع أي توقيع عند تقدمه بطلبه ،ومنه لا يترتب عليه أي التزام قبل توقيع عقد البيع بالتقسيط .

-السلم: وهي صيغة تتم فيها عملية التمويل عبر مرحلتين، ويكون العقد فيها عقدين منفصلين

¹ الياس عبد الله أبو الهيجاء ،تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية،2007 ص36

² الزرقا مصطفى:عقد الاستصناع ومدى أهميته في الاستثمارات الإسلامية المعاصرة ،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،البنك الإسلامي للتنمية،ص21.

(عقد بيع السلم) و (عقد التوكيل بالبيع) حيث يقوم المصرف بشراء سلع أو بضائع من المتعامل سلماً ثم يوكله في بيعها بعد تسليمها.

فالسلم هو عقد يجري بين طرفين أحدهما يدفع الثمن عاجلاً والآخر يتسلم سلفة أجلاً فهو بيع لسلعة موصوفة في الذمة مقابل ثمن يدفع في مجلس العقد¹.

-البيع الآجل: وهو البيع الذي يتفق فيه طرفي العقد على تأجيل دفع الثمن إلى موعد محدد ويستطيع العميل أن يدفع المبلغ جملة واحدة أو عبر أقساط

-المضاربة: تعرف على أنها "اتفاق بين طرفين يبذل أحدهما فيه ماله ويبذل الآخر جهده ونشاطه في الاتجار والعمل بهذا المال، على أن يكون ربح ذلك بينهما على حسب ما يشترطان، من النصف أو الثلث أو الربع....، وإذا لم تربح الشركة لم يكن لصاحب المال غير رأس ماله، وضاع على المضارب كده"².

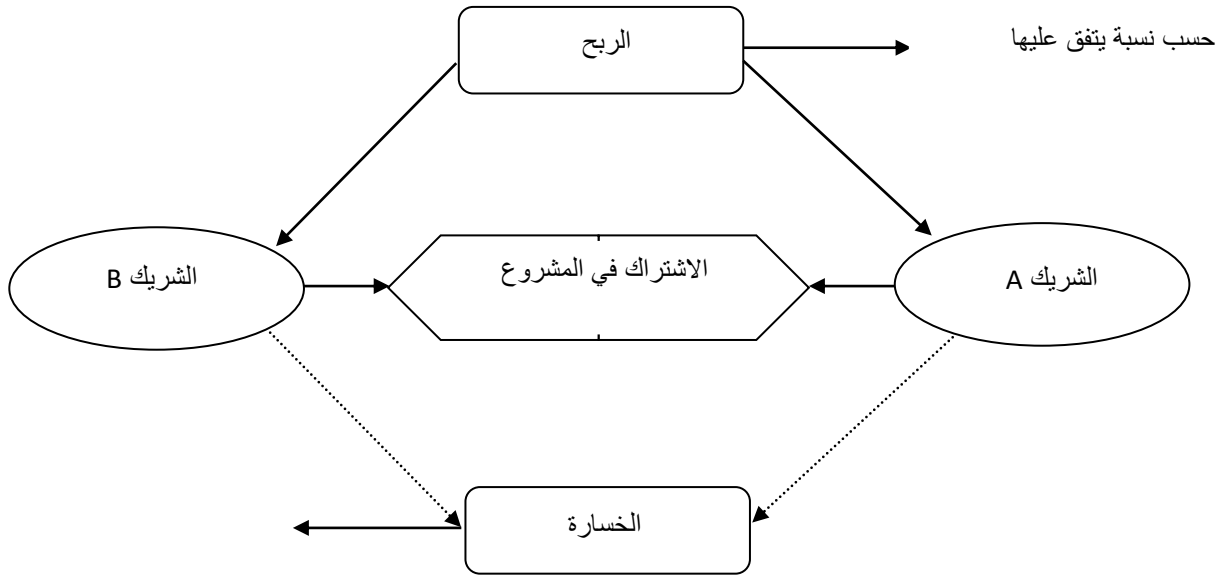
-المشاركة: هي "تعاقد بين اثنين أو أكثر على العمل للكسب بواسطة الأموال أو الأعمال أو الوجاهة ليكون الغنم بالغرم بينهما حسب الاتفاق أو هي عقد بين المشاركين في رأس المال والربح"³.

¹ مصطفى كمال السيد طابل البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن 2012 ص 284.

² - سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر الواقع والآفاق من، خلال دراسة تقييمية مختصرة. مجلة الباحث العدد 4 جامعة ورقلة 2006 ص 24.

³ بلال احميمة، دور التمويل بالمشاركة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الأوروبية جامعة جيجل يومي 17 و 18 أفريل 2006 ص 454.

الشكل 1: التمويل بصيغة المشاركة



المرجع: موساوي سليم، مدى مساهمة صيغ التمويل المصرفي الإسلامي في تحقيق الاستقرار النقدي، رسالة دكتوراه، 2016، ص104

المطلب الثالث: أبرز خصائص التمويل الإسلامي

يتميز التمويل الإسلامي بمجموعة خصائص تشكل مركز قوة وتنوع له سنذكر منها¹:

تحريم الربا: لا تقرض فوائد على القروض بل يستعاض عنها بصيغ تمويلية مثل المراجعة أو المشاركة

الغرم بالغرم: وهي قاعدة معروفة وتعني أن يتحمل الغرم أو يضمن مخاطر المال الذي تحت يده مقابل منافع يحصل عليها منه، فالمخاطر والخسائر تقع على عاتق الجميع وهذه قاعدة عادلة².

¹ يونس المصري، رفيق. النظام المصرفي الإسلامي ط2 دمشق: ص26

² محمود حسن الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس والنظرية والتطبيقات العملية. ص165.

الاستثمار في الحلال: تستثمر الأموال فقط في المشاريع والأنشطة المشروعة

التمويل القائم على الأصول: يشترط وجود أصل ملموس أو خدمة حقيقية في المعاملة.

رعاية المقاصد الشرعية: فالأنشطة التمويلية الإسلامية يجب أن تقوم على أساس دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع الممول، ومراعاة المقاصد الشرعية للمشروع وتوجيه الموارد إلى المشاريع الأكثر مردودية على المجتمع من النواحي الاقتصادية والاجتماعية .

الشفافية: ففي الإسلام لا يجب أن يحتوي عقد التمويل على الغرر إلا ما كان على جهالة بالمعقود عليه إذن يجب أن تخلو من المحاذير الشرعية المعروفة.

المطلب الرابع: أسس ومعايير منح التمويل المصرفي الإسلامي :

تتبع المصارف عامة العديد من الأسس والمعايير في نقادي التعثر المالي عند منحها للتمويل ، هذه المعايير التي يجب أن تتوافق مع القاعدة الفقهية في المعاملات وهي الأصل في المعاملة الإباحة ما لم يرد نص مقيدا أو محرم وهو ما يعرف بالعناصر الخمس وتتمثل في¹:

1- شخصية الزبون وتحتوي على عنوان المعني والوضع القانوني وطبيعته وسمعته وخبرته وكفاءته وسيرته الذاتية .

2- قدرة الزبون وتتمثل في مدى قدرته وكفاءته وقدرته على تسديد دينه.

3- الضمانات الإضافية التي تركز على نوع وحالة وقيمة الضمان المقدم ومدى قابليته للبيع وسهولة إجراءات تسويله وذلك من أجل تحديد البنك في منح التمويل أو عدم المنح.

¹ - سراج الدين عثمان مصطفى ،تقويم تطبيق صيغتي بيع المربحة والمشاركة في الجهاز المصرفي السوداني

4-المركز المالي للزبون ويشمل تحليل الميزانية من أجل تحديد الموقف من العملية الاستثمارية.

5-الظروف المحيطة بغرض التمويل وهذه تشمل على مدة ملائمة الظروف الداخلية والخارجية والظروف الاقتصادية المتعلقة بقطاع المشروع المراد تمويله بالإضافة إلى مدى توفر السيولة اللازمة لذلك.

غير أن المصارف الإسلامية أضافت بند آخر على أساس أسلوب متبع في منح التمويل وهو دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع ومدى توافقها مع الأنشطة المسموح بها شرعا وهذا ما يتطابق مع القاعدة الشرعية (الحلال والحرام)، وقد يستعان بخبراء من خارج المصرف.

يوجد عدة معايير متعارف عليها عند المصارف الإسلامية تستخدم عقد منح التمويل، ويمكن لهذه المعايير أن تتفق مع المعايير المستخدمة من طرف المصارف التقليدية، غير أن ما يميز المعايير المتبعة من طرف المصارف الإسلامية هي أنها مرتبطة بأحكام الشريعة الإسلامية ومن هذه المعايير سنذكر:

أولا _المعايير الخاصة بالمشروع:

تشمل المعايير الضرورية التي يمكن تطبيقها في ظل المعايير الشرعية وإن كان المشروع ناجحا ،فهذا لا يعني أن يقبل المصرف الإسلامي تمويله مالم يكن مطابقا لأحكام الشريعة الإسلامية¹:

¹ إبراهيم أبو بكر المدنني ،ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني،الدوحة2005 ،أسلوب التمويل والاستثمار بالمشاركة في النظام المصرفي الإسلامي ،ص3

-المعايير المادية والتي تشمل الربح أوالعائد المناسب ومعيار الضمانات والكفالات التي تتمثل في الضمانات العينية أو الفنية .

-المعايير الشرعية والتي ترمي إلى ربط السلوك الاقتصادي للمصرف مع الشريعة الإسلامية والتي تعتبرهي الفارق في منح التمويل أوعدمه وترتكز في ذلك على أن تكون جميع الأساليب المتبعة في المشروع مقبولة شرعا .

-المعايير الاقتصادية والاجتماعية والتي تتضمن توافق المشروع مع متطلبات المجتمع وأولوياته .

ثانيا _المعايير المتعلقة بالعميل طالب التمويل:

وهذه المعايير تعتمد على الكفاءة بالنسبة للعميل والشخصية وتتمثل في الصفات الأخلاقية والإسلامية من حسن الخلق والسمعة الطيبة بالإضافة إلى النشاط الذي يريد طلب التمويل له وذلك من أجل أن تتأكد المصارف بأنه يمكنها استرداد أموالها وأن منح التمويل صحيحا غير أنه لا يمكنها مقاضاته والحجز عليه عند تأخره عن السداد لأسباب خارجة عن إرادته وإنما تلجأ إلى تأجيل السداد وذلك بدون أية أعباء إضافية¹.

ثالثا _المعايير المتعلقة بالمصرف مانح التمويل :

وهذه المعايير تخضع إلى عدة شروط تفرض على المصرف اتباعها ومراعاتها، وهذه القيود تكون من البنك المركزي أووفق سياسات المصرف وهذا فيما يخص الظروف الاقتصادية والسياسية،والظروف القانونية المفروضة مثل نسبة السيولة القانونية، الاحتياطي القانوني، وظروف أخرى تلزم المصرف باتباعها².

¹ + 2 - إبراهيم أبو بكر المدني. مرجع سابق :ص4

خلاصة الفصل الأول :

تناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي للبنوك الإسلامية حيث تم التطرق إلى التعريف بالبنوك الإسلامية وأهم الأسس التي تقوم عليها، باعتبارها مؤسسات مالية تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

حيث تم التطرق إلى البنك الإسلامي من خلال تحديد أهم خصائصه ثم عرض أهم المبادئ التي تميزه عن المصرف التقليدي.

الفصل الثاني

تمهيد:

رغم ما تحمله صيغة المشاركة من مزايا شرعية واقتصادية إلا أن تفعيلها في البنوك الإسلامية لا يزال محدودا مقارنة بصيغ التمويل الأخرى، هذا ما أدى بنا إلى البحث عن آليات يمكنها تفعيل صيغة المشاركة وتوسيع استخدامها.

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى:

المبحث الأول: صيغة المشاركة والصيغ التمويلية الأخرى.

المبحث الثاني: مفهوم صيغة التمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية

المبحث الأول: صيغة المشاركة والصيغ التمويلية الأخرى

تقوم المشاركة على أساس الشراكة في رأس المال والربح والخسارة، وتستخدم في تمويل المشاريع الاستثمارية بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. كما تقوم على مبدأ تقاسم المخاطر والعوائد. إلى جانبها يوجد صيغ تمويلية أخرى كالمضاربة، المرابحة والإجارة وهذه الصيغ تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

المطلب الأول: مفهوم صيغة المشاركة

تعريف المشاركة : لغة: هي كلمة مشتقة من أفعال، شرك وتشارك والمشاركة جمع مشاركة على وزن "مفاعلة" مصدر شارك شركا مشاركة، ويقال اشتركنا بمعنى تشاركا واشترك الرجلان وتشاركا ، وتعني الاختلاط فيقال تشارك الرجلان واشتركا، وشارك أحدهما الآخر أي خلط أحد المالين بالآخر حيث لا يمتازان عن بعضهما¹

اصطلاحاً: هي أحد صيغ التمويل والاستثمار القائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية وتعني أن طرفين أو أكثر يشتركون في تمويل مشروع معين، بحيث يقدم كل منهم جزءا من رأس المال ويتفقون على تقاسم الأرباح والخسائر بنسبة مهيئة متفق عليها مسبقا. أي أن فكرة المشاركة تقوم على مبدأ الربح حسب الاتفاق والخسارة بحسب نسبة رأس المال

¹ صادق راشد الشمري أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية ، الطبعة الأولى داراليازوري العلمية للنشر والتوزيع 2011 ص 292.

دليل مشروعية المشاركة :

1* من القرآن الكريم

قال الله تعالى "فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث" سورة النساء الآية 12.

وقال تعالى أيضا "وإن كثيرا من الخلطاء ليبغي بعضهم على بعض إلا الذين آمنوا" سورة ص الآية 24.

2* من السنة النبوية

عن أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

يقول الله "أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه فإذا خانهُ خرجت من بينهما

* من الإجماع

أجمع الفقهاء من المذاهب الأربعة على جواز عقد المشاركة، سواء في المال أو من الغرر (أو الربا) وقد تعامل الرسول صلى الله عليه وسلم بها والصحابه رضي الله عنهم وتعامل بها كافة المسلمين وبهذا يجوز اعتمادها كأحد أشكال المعاملات المالية.

شروط صحة المشاركة:

لابد أن تتوفر شروط من أجل أن تكون صيغة المشاركة صحيحة .

أولا/ شروط تتعلق بالمتعاقدين وتتمثل في¹:

* أن يكون أطراف العقد متمتعين بالأهلية القانونية التي تمكنهم من العمل لصالحهم .

* أن يتمتع الشركاء بحقوق متساوية في إدارة الشركة ومتابعة شؤونها.

¹ يونس المصري، رفيق، النظام المصرفي الإسلامي ط2 دمشق: ص26

ثانيا/ شروط تتعلق برأس المال¹ :

*أن يكون رأس المال مدفوعا من الطرفين ' وألا يكون ديناً في الذمة فلا تصبح الشراكة بمال ليس موجود أو غائب .

*ليس شرطياً أن يتساوى الشركاء في الحصة من رأس المال وإنما يمكنهم الاتفاق في ذلك

ثالثا/ شروط توزيع الأرباح والخسائر:

*في عقد المشاركة تتحدد قواعد توزيع نتائج المشاركة بوضوح تام .

*يحدد نصيب كل طرف بالجزئية (النصف، الثلث، أو الربع....) أو بالنسبة (60% 20%30%)

*أن تكون الخسارة بقدر حصة كل شريك في الأصل وفقا لقاعدة الغنم بالغرم² وهذا مالم تكن بسبب تقصير أو مخالفة من جانب الشريك القائم بالعمل والإدارة ولا يجوز الاتفاق على توزيعها كما هو الحال في توزيع الأرباح.

رابعا /شروط تتعلق بالتصفية وفسخ العقد:

*يتم من خلال هذه الشروط طريقة التصفية في حالة فسخ عقد المشاركة وكيفية توزيع الموجودات.

*يعتبر هذا العقد في حق الطرفين، ويمكن لأي شريك أن يفسخ العقد متى شاء، على شرط حضور الشريك، وعدم ترتب الضرر عليه فإن ترتب عليه ضرر يمكنه منع الفسخ حتى يزول الضرر وها وفق القاعدة الشرعية "لا ضرر ولا ضرار"³.

¹ محمود حسن الوادي، حسين محمد سمحان ،المصارف الإسلامية الأسس والنظرية والتطبيقات العملية.ص165.

² مصطفى كمال السيد طابل ،البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي ،ط1 داراسامة للنشر والتوزيع،الأردن 2012،ص269.

المطلب الثاني: أنواع التمويل بصيغة المشاركة

هناك صور عديدة لصیغ التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية، فقد تكون مشاركة في عملية معينة واحدة أو عمليات متعددة سواء مع مؤسسات تجارية أو صناعية أو بنوك إسلامية أخرى.

وهنا سنذكر أهم نوعين للمشاركة وهما المشاركة الثابتة، والمشاركة المتناقصة المنتهية بالتملیک.

أولاً: المشاركة الثابتة

وفيها يقوم المصرف الإسلامي بتمويل جزء من رأس مال مشروع معين، قائم فعلاً أو سوف ينشأ على أن يكون شريكاً في رأس المال وفي ملكية الموجودات، وشريكاً في الربح والخسارة كذلك، وله الحق في المشاركة في الإدارة والإشراف والرقابة واتخاذ قرارات استراتيجية. وفي حالة الربح تتوزع النتائج بين البنك والعمیل حسب الاتفاق، أما في حالة الخسارة فإن التوزيع يكون حسب نسبة حصة كل طرف في رأس المال.

والمقصود هنا بالمشاركة الثابتة هو مساهمة البنك في تمويل جزء من رأس مال مشروع معين مما يترتب عليه أن يكون شريكاً في ملكية هذا المشروع ومن ثم إدارته وتسييره والإشراف عليه، وشريكاً في كل ما يرزق الله به بالنسب التي يتم الاتفاق عليها والقواعد الحاكمة لشروط المشاركة¹.

كما يمكن للمشاركة الثابتة أن تنقسم إلى نوعين ثابتة مستمرة وثابتة موقوتة.

³ محمد عبد الرؤوف، المشاركة في الشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة سانتكليمينتس، الشارقة، 2007 حمزة، ص11.

¹ الغريب ناصر. المضاربة والمشاركة في الفقه الإسلامي والتجربة المصرفية الإسلامية. ص165

أ/مشاركة ثابتة مستمرة:

يقوم فيها البنك بمشاركة العميل في استيراد الأصول الثابتة أو الخدمات للمشروع تحت التأسيس ،أو التوسع في أعمال مشروع قائم وهذا من أجل إنشاء وحدات جديدة ،أيضا كأن يلجأ البنك إلى شراء أسهم شركات أو المساهمة في رأس مال مشروع معين ويسمى هذا الشكل تمويل مباشر ويكون على المدى المتوسط والطويل¹.

ب/مشاركة موقوتة(قصيرة الأجل):

يتقدم العميل إلى البنك برغبته في مشاركة المصرف له في تمويل مشروع معين أو صفقة معينة على أن يكون البنك شريكا له في هذه الصفقة ويقتسمان العائد وفقا يتفقان عليه بالنسبة للربح وحسب حصة كل منهم في رأس المال بالنسبة للخسارة².

ثانيا:المشاركة المتناقصة

يساهم البنك مع العميل في تمويل مشروع أو شراء أصل،ويقوم العميل بشراء حصة البنك تدريجيا حتى يمتلك المشروع كاملا . يستخدم هذا النوع في تمويل العقارات والمشروعات طويلة الأجل ولفظ المشاركة المتناقصة يشير إلى الجهة التي ستخرج من المشروع³.

¹ عائشة الشرقاوي المالقي .البنوك الإسلامية:ص372

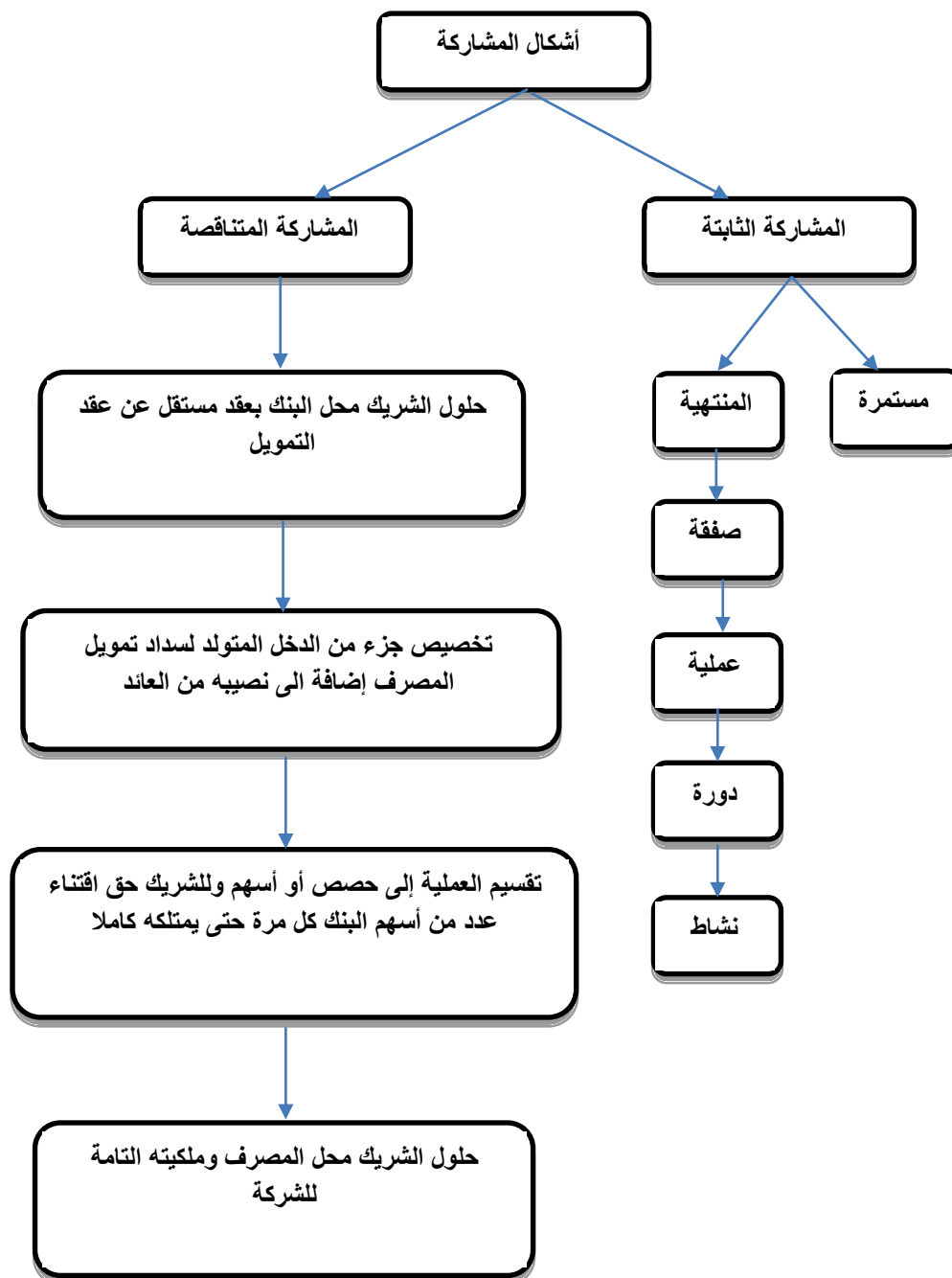
² محمود حسن الوادي،حسين محمد سمحان ،المصارف الإسلامية:الأسس والنظرية والتطبيقات العملية.ص165.

³ الغريب ناصر .مرجع سابق :ص166

ثالثاً: المشاركة بنظام الصفقة

وفيها يتم الاتفاق بين العميل والمصرف على المشاركة في تمويل بضاعة ما بتكلفة محددة، ثم يفتح حساب في المصرف خاص بالصفقة توضع فيه مساهمة كل من الشريكين وتسجل فيه كل المعاملات المتعلقة بتلك الصفقة، ثم يفوض المصرف العميل بتسويق البضاعة وبيعها وفق شروط تحقق مصلحة الطرفين، ويتقاضى العميل نسبة أرباح ويوزع الباقي بينهما بنسبة مشاركة كل منهما في رأس المال.

الشكل 2: أشكال المشاركة



المرجع: جمال لعمارة، المصارف الإسلامية دار النبأ بسكرة 1996، ص 03

شروط المشاركة الشرعية¹

- **التراضي:** يجب أن يكون العقد مبنياً على التراضي بين جميع الأطراف دون إكراه أو غبن.
- **تحديد حصة الربح بوضوح:** يجب تحديد نسبة الربح لكل شريك بوضوح، لا يجوز تحديد مبلغ مقطوع كربح لأحد الشركاء.
- **تحمل الخسارة بحسب نسبة رأس المال:** إذا حصلت خسارة، فتوزع حسب نسبة مساهمة كل شريك في رأس المال.
- **المشاركة في رأس المال:** يجب أن يقدم كل طرف حصة من المال .
- **إباحة النشاط:** يجب أن يكون نشاط الشركة مباحاً شرعاً، فلا يجوز الاستثمار في المحرمات كالكحول.
- **الوضوح في بنود العقد:** مثل مدة الشركة، طريقة الإدارة طريقة فض الشراكة، وآلية حل النزاعات.
- **إمكانية التصرف:** يجب أن يكون كل من الشركاء أهلاً للتصرف (أي بالغاً عاقلاً).

¹ يونس المصري، رفيق. مرجع سابق، ص26

المطلب الثالث: تمييز صيغة المشاركة عن باقي الصيغ التمويلية

الشكل 3: تمييز صيغة المشاركة



المرجع: الياس عبدالله أبو الهيجاء. تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية رسالة دكتوراه، 2007، ص52.

أ - صيغة المشاركة وصيغة المضاربة

فالمضاربة هي اتفاق بين طرفين أحدهما صاحب المال والآخر يكون بمجهوده ونشاطه وعمله والربح يكون على حسب ما يتفقان، وإن لم يكن ربح فلصاحب المال رأس ماله وضاع على المضارب جهده وعمله وفي حالة الخسارة يكون صاحب المال هو الخاسر الوحيد ولا يتحمل المضارب شيئاً من الخسارة مالم يكن مقصراً في عمله¹.

وللتمييز بين الصيغتين سنذكر بعض الفروقات:

في المشاركة يكون العمل ورأس المال بين الطرفين بينما في المضاربة يكون رأس المال من طرف والعمل من طرف آخر.

في المشاركة يكون التصرف في أمور الشركة من حق كل شريك بينما في المضاربة يكون التصرف من حق المضارب فقط إلا إذا ذكر صاحب المال بعض الشروط.

في المشاركة والمضاربة، يكون اقتسام الربح بحسب الاتفاق المسبق.

في المشاركة يتحمل الخسارة الشركاء كل حسب نسبة مشاركته في رأس المال، بينما في المضاربة يتحمل صاحب المال خسارة ماله لوحده والجهد والعمل يخسرهما المضارب.

¹ رباح سارة، صيغ التمويل الإسلامي نحو ثقافة مصرفية إسلامية مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية 264927773 سنة 2023 المجلد 5 العدد 3، ص565.

ب - صيغة المشاركة وصيغة المزارعة

فالمزارعة هي عقد من عقود الاستثمار الزراعي يتم في إطاره المزج والتأليف بين أهم عوامل الإنتاج الزراعي، وهما عنصر الأرض وعنصر العمل وبين وسائل الإنتاج والبذور أسمدة بحيث يقدم المالك الأرض والأسمدة ووسائل الإنتاج ويقوم المزارع بالعمل الزراعي.¹

- يكون الربح في المشاركة والمزارعة حسب الاتفاق، ويقتسم الشركاء الربح بينهم حسب النسب المتفق عليها مسبقا .

- وفي الخسارة يتحمل الشركاء كل حسب حصته في رأس المال بالنسبة لصيغة المشاركة وفي المزارعة يتحمل مالك الأرض خسارة المنفعة أما المزارع فيتحمل خسارة جهده ووقته .

ج/- صيغة المشاركة وصيغة المساقاة

نجد صيغة المساقاة أيضا في القطاع الزراعي وهي أن يدفع الرجل شجرا إلى آخر ليقوم بسقيه وعمل ما يحتاج إليه بجزء معلوم له من ثمره².

في حالة الربح يقتسم الساقى وصاحب الأشجار الثمر الناتج بينهما حسب النسب المتفق عليها مسبقا ويقتسم الشركاء الربح بينهم .

في حالة الخسارة يتحمل الشركاء كل حسب حصته في رأس المال هذا بالنسبة لصيغة المشاركة أما في المساقاة يتحمل صاحب الأشجار خسارة المنفعة ويتحمل الساقى خسارة الجهد والعمل.

في عقد المشاركة يكون الأطراف المصرف والشريك المستثمر، أما في المساقاة هناك صاحب الأشجار والساقى .

¹ صيغ التمويل الإسلامي نحو ثقافة مصرفية إسلامية، مرجع سابق ص556

² نفس المرجع.

رأس المال في عقد المشاركة يكون نقود سائلة أو عينية وتكون في عقد المساقاة الأشجار المثمرة ومجهود الساقى .

في عقد المشاركة يحق لكل طرف التصرف في أمور الشركة ،بينما في عقد المساقاة يكون الساقى هو المسؤول الأول في العقد.

مزاياء وعيوب صيغة المشاركة

من أهم ما يميز عقود المشاركة عن غيرها من العقود¹:

*الامتثال لقواعد الشريعة الإسلامية

وهو أحد أهم هذه المميزات سواء كان ذلك في الحصول على التمويل امتلاك وإدارة المشروع فالمشاركة وسيلة مهمة بالنسبة للمستثمرين الذين يهتمون بالشريعة الإسلامية ومبادئها الأخلاقية ،كما أن ذلك يساعد على التقليل على الشركة عبء الديون حيث يمكن أن تؤدي القروض ذات الفوائد إلى تدهور الوضع المالي لأي مشروع تجاري .

*تقاسم المخاطر والمكافآت

تعتمد صيغة المشاركة على مبدأ تقاسم الربح والخسارة ،حيث تتم عملية توزيع الأرباح على نسبة متفق عليها مسبقا في حين توزع الخسائر بناء على المساهمات المالية .

ونظرا لأن إدارة المخاطر عنصر مهم عند اتخاذ القرار في الاستثمارات فإن التوزيع العادل للخسائر يساعد في تقليل المخاطر.

¹ إبراهيم أبوبكر المدني .أسلوب التمويل والاستثمار بالمشاركة في النظام المصرفي الإسلامي ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني.ص4.

بالإضافة إلى أن مبدأ تقاسم المخاطر والأرباح يعزز الشعور بالهدف المشترك بين الشركاء ويولد بينهم الشعور بالمسؤولية مع مراعاة أن أي تقصير من أحدهم يمكنه أن يؤثر على الجميع بالسلب.

* مرونة المساهمات في المشاركة

ليس شرطاً على الشريك أن يساهم برأس مال نقدي، حيث يمكنه أن يساهم بأصول مثل العقارات والممتلكات ومرافق الإنتاج بالإضافة إلى الخبرة .

هذه المرونة تتيح الفرصة للأشخاص ذوي المهارات والخبرات الدخول في مشاركات والمساهمة في مشاريع وتحقيق عوائد منها.

كما أن طبيعة صيغة المشاركة تتيح استخدامها لمجموعة واسعة من التطبيقات التجارية والتمويلية، حيث يمكن الاعتماد عليها في تمويل مشروعات مشتركة وهيكله شركات وتطوير مشروعات كبناء عقارات .

كما يمكن أن تستخدم المشاركة كأداة تمويل، والأكثر استخداماً وعصرية تمويل المنازل والمعدات .

المطلب الرابع: التحديات المرتبطة بعقود المشاركة

ومن أهم التحديات المرتبطة بعقود المشاركة¹:

*المسؤولية غير المحدودة

في العقود بصيغة المشاركة تكون المسؤولية غير محدودة، هذا يعني أنه على كل شريك أن يتحمل مسؤولية شخصية عن الالتزامات والديون التي تتحملها الشركة ، وهذا وفقا لحصته، هذا ما يعني أنه قد يخسر أصوله الشخصية .

في حين أن هذا الأمر قد يعزز روح المسؤولية عند الشركاء لأن الشركة يمكنها أن تفشل وتصبح غير قادرة على إدارة الديون.

إضافة إلى أن المشاركة جهد مشترك وجماعي ،لذا فإنه ليس من العدل أن يتحمل أحد الشركات العواقب المالية الناتجة عن التزامات الشركة ، ما قد يثنيه عن المشاركة في مشروعات أخرى .

*التشتت في اتخاذ القرارات

بالرغم من أن الإدارة يمكنها أن تفوض لأحد الشركاء إلا أنه يحق للجميع الشركاء الإدارة المباشرة للمشروع والجميع لديه الحق في المشاركة في اتخاذ القرارات اليومية.

لهذا فإن الهيكل الغير منظم يمكن أن يؤدي إلى قلة التركيز في الإدارة واتخاذ قرارات غير منسقة ما قد يؤثر بالسلب في أداء الشركة.

وهذا خاصة إذا كان أحد الشركاء ليس لديه الكفاءة المطلوبة بالإضافة إلى أنه يمكن أن تنشأ نزاعات بين الشركاء وصراعات.

¹ بوعويرة أميمة.كباهم حليلة .مرجع سابق ص8

*صعوبة فض الشراكة

يمكن للشركاء الخروج من المشروع وإنهاء الشراكة غير أن هذا مرتبط بشروط معينة، بالإضافة إلى عدم تسبب هذا الخروج بخسائر وأضرار للمشروع، وتقديم إشعار مسبق ثم بعد ذلك تتم عملية التصفية .

*صعوبة جمع رأس مال إضافي

إن الشراكة أساسها مبني على نسبة مساهمة كل شريك وليس عدد الأسهم في الشركة إذن فطبيعة المشاركة لا تمكنها من إصدار الأسهم، هذا ما يجعل جمع رأس المال صعبا وذلك يكون عائقا أمام نمو المشروع .

مراحل تطبيق المصرف الإسلامي لعقد المشاركة

لإبرام عقد مشاركة في المصارف الإسلامية لابد من المرور عبر مراحل أساسية وهي تختلف من مصرف إلى آخر.

1 وهي المرحلة الأساسية لإبرام العقد حيث يتم فيها وضع جميع الأسس الموضوعية والشكلية للعقد.

2 يقدم البنك للعميل مقترح المشروع على استمارة خاصة تتضمن معلومات عن المشروع ودراسة جدوى اقتصادية وفنية ومالية وعليه أن يرفقها بمجموعة من البيانات اللازمة لعملية الاستثمار بصيغة المشاركة.

3 يقدم العميل أيضا مختلف السندات الضرورية والقانونية التي تثبت ملكيته.

4 تقوم مديرية المخاطر والائتمان بدراسة المخاطر المتعلقة بالمشروع وبعد الموافقة على العقد يكون دور لجنة التمويل التي تصدر قرار رفض الملف أو قبوله.

5 بعد القبول يتم التوقيع على عقد أولي يكون فيه تكملة دراسة المشروع ويتحمل مصاريف الدراسة العميل والبنك على حد سواء مناصفة.

6 وفي هذه المرحلة يتم الاتفاق بين الشريكين على الأسلوب المناسب للمشاركة وتحديد نصيب كل شريك في رأس المال وتحديد إدارة المشروع.

7 يقدم طالب التمويل ضمانات ،ويتم فتح حساب يتعلق بالمشروع، ويقدم المصرف التمويل حسب ما اتفق عليه في العقد وهذا بعد التوقيع على العقد .

المبحث الثاني: سبل تفعيل صيغة المشاركة في البنوك الإسلامية

بالرغم من ما تتمتع به صيغة المشاركة من مزايا عديدة ،مثل تعزيز الشراكة الحقيقية بين البنك والعملاء ،تحقيق التنمية المستدامة إلا أن تطبيقها العملي لايزال يواجه العديد من التحديات في البنوك الإسلامية الأمر الذي يحد من انتشارها وفعاليتها بالمقارنة مع الصيغ التمويلية الأخرى مثل المرابحة. وهذا المبحث يقف على أهم الآليات التي يمكنها تفعيل تطبيق صيغة المشاركة .

المطلب الأول: مفهوم الآليات في المصارف الإسلامية

يقصد بالآليات في المصارف الإسلامية مجموعة الإجراءات والمعايير والسياسات والأسس ،التي يتبعها المصرف في سبيل تقديم الخدمات المصرفية لعملائه طالبي تلك الخدمة، سواء أكانت من ناحية الخدمات المصرفية العادية والمتعلقة بفتح الحسابات الجارية وتحت الطلب ،والحسابات الاستثمارية بأنواعها المختلفة ،أم تقديم خدمة البطاقات المصرفية والخدمات الأخرى ،أم كانت من ناحية الإجراءات التنفيذية المتعلقة بطرق تقديم التمويلات

بالصيغ المختلفة بدءاً من تقديم الطلب للحصول على هذه الخدمة وانتهاء بالحصول عليها، وحسب طبيعة العقد المبرم¹.

ومن أجل تفعيل صيغة المشاركة في البنوك الإسلامية يجب عليها إعداد مجموعة آليات تضمن لها تحقيق أهدافها، وفيما يلي سنذكر مجموعة من الآليات التي تساهم في تفعيل صيغة المشاركة.

المطلب الثاني: آليات مقترحة لتفعيل صيغة المشاركة في البنوك الإسلامية

_آلية تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي:

وهنا يكون عبر وضع نصوص قانونية واضحة تنظم صيغة المشاركة وتمنع التؤوليات التي تخرجها عن إطارها الشرعي، كما أن التشريعات التنظيمية تحدد بدقة حقوق كل طرف وتقلل من المخاطر التمويلية والقانونية.

بالإضافة إلى إنشاء هيئات قضائية متخصصة في منازعات التمويل الإسلامي وتضمن تحقيق العدالة الشرعية.

يجب على هذه الهيئات الشرعية التنسيق بينها وبين الهيئات الرقابية (الرقابة المالية).

على البنوك الإفصاح عن جميع البيانات المتعلقة بالمشاريع الممولة بصيغة المشاركة وطريقة حساب الأرباح وطريقة ونسب التوزيع.

هذا ما يجعل العملاء يثقون أكثر في هذه الصيغة، في شفافيتها وعدلها. وهذا ما يعطي نصيب للمؤسسات الناشئة والمشاريع التنموية بالمساهمة في التنمية الاقتصادية.

¹ - الياس عبد الله أبو الهيجاء. تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية 2007 ص 17

2_ آلية تقييم دقيق للمشروعات والشركاء :

وهذا بتقديم العميل بطلب إلى البنك يتضمن دراسة جدوى، بيان رأس المال المطلوب خطة العمل، مساهمة الطرفين .

وعلى البنك تحليل المشروع من حيث الجدوى الاقتصادية وجدوى الاستثمار تفضيل المشاريع الإنتاجية والتنموية.

3_ آلية وضع نظام محاسبي وإداري فعال:

وهذا من خلال ضبط العمليات المالية والإدارية للمشروع

فيجب فصل حساب المشروع عن حساب الأطراف الشريكة، أيضا يجب إعداد دليل محاسبي خاص بالمشروع يشمل تصنيفات الإيرادات، والتكاليف، والأصول .

والاحتفاظ بالسجلات (سجل الأرباح والخسائر سجل التوزيعات، سجل رأس المال) .

تحديد صلاحيات ومسؤوليات كل شريك، ومن الطرف الذي تكون له إدارة المشروع. وتأسيس لجنة مشتركة في اتخاذ القرارات الهمة وحل النزاعات .

رفع تقارير مالية دورية، وتقارير أداء إنتاجية وتشغيلية، والتقارير تعرض على هيئة الرقابة الشرعية للتأكد أنه ملتزم بالصيغة الشرعية.

تحديد فترة توزيع الأرباح وتحديد معادلة التوزيع للأرباح والخسائر وفق رأس المال والنسب المتفق عليها .

4_ آلية تأهيل ورفع الكفاءة المهنية للكوادر البشرية المصرفية:

تقييم المستوى المعرفي لدى الموظفين بصيغة المشاركة وتحديد النقائص التي تحول دون التطبيق العملي لهذه الصيغة .

تدريب الموظفين على تحليل المخاطر وتحفيزهم على اقتراح مشاريع يمكن تنفيذها بصيغة المشاركة .

إنشاء فريق مختص داخل البنك لمتابعة هذه المشاريع.

إدماج مبادئ التمويل بصيغة المشاركة في سياسات البنك الداخلية.

تنظيم ورشات عمل تطبيقية لحالات واقعية .

متابعة أثر هذه البرامج التدريبية على أداء العمال والموظفين .

كل هذا يزيد من ثقة العملاء في البنوك الإسلامية التي تتعامل بصيغة المشاركة.

5_آلية استخدام التأمين التعاوني¹:

فكرة توزيع الخطر على عدد من الأفراد بدلا من تحميلها للذي وقع عليه الخطر بعد أن يساهموا في تكوين رصيد مهمته تغطية هذه الأخطار التي من المحتمل أن يتعرض لها أحد المساهمين مضمون بالتأمين التعاوني الإسلامي ،فالتأمين التعاوني يعتبر أداة ضد أخطار التمويل بالمشاركة فعن طريق تأسيس صندوق خاص بالعملاء الراغبين في التمويل بصيغة المشاركة وذلك بمساهمتهم على شكل أقساط أو مبالغ تكون تعويضا عن الخسارة في حالة حدوثها .

6_آلية التمويل عن طريق الصكوك²:

فالصكوك تعتبر مهمة لتعبئة الموارد طويلة الأجل ، وتعتبر مفيدة للمصرف الإسلامي التشاركي في ضمن تدفق الأموال اللازمة لتمويل المشاريع بعقود المشاركات ،حيث يقوم المصرف

¹ +2 عبد الحميد مدور . آليات مبتكرة لتطوير تطبيق التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية المجلد 11 العدد 1 ص 206

بطرح الصكوك للاكتتاب وهكذا يضمن الأرصدة اللازمة للتمويل من جهة وفي حالة احتاج المصرف للسيولة من جهة أخرى .

7_آلية تكوين الاحتياطات النظامية¹:

ونعني بالاحتياطات قيام المصرف الإسلامي التشاركي باقتطاع نسبة من أرباح المشاريع الممولة بصيغة المشاركة ,وهذه النسبة تحدد عن طريق العقد وذلك بادراج بند في العقد يفيد أنه إذا تجاوز الربح نسبة معينة فإن المصرف يعود لتلك الاحتياطات ،أو عن طريق تحديد نسبة ثابتة من إجمالي الأرباح في حال كانت الخسارة يتم الرجوع لهذه الاحتياطات لتغطية الأخطار.

8_آلية إنشاء صناديق استثمارية متخصصة²:

وهي قيام المصرف الإسلامي بإنشاء مجموعة من الصناديق ,ويختص كل صندوق بالاستثمار في قطاع ما ,وبهذا تقدم لأصحاب الودائع الاستثمارية معلومات حول الاستثمار في تلك القطاعات وماهو متوقع من كل قطاع ,والمصرف يستفيد من هذه الصناديق بتلبية رغبات عملائه وبهذا اجتذابهم وخاصة عندما تكون هذه المشاريع الاستثمارية ناجحة والنتائج إيجابية .

9_آلية المشاركة المتغيرة في الأرباح والخسائر³:

وهذه الصيغة تعتبر بديلا عن القروض الربوية الممولة لرأس المال العامل للشركة المصارف الإسلامية اعتمدت هذه الصيغة كبديل لتوفير السيولة النقدية والتي تعتمد على تمويل العميل بدفعات نقدية تتغير حسب احتياجاته ,ثم بعد ذلك وفي نهاية العام وبعد النتائج الفعلية يتم احتساب الأرباح الفعلية والمصرف الإسلامي يدخل كشريك في إحدى الشركات

¹⁺²⁺³ عبد الحميد مدور .مرجع سابق ص207.

التي تعمل على إصدار بياناتها بصورة دقيقة ،ويقوم بفتح حساب للشركة يسجل فيه مساهمته في رأس المال ،ويقوم حسب حاجته بسحب المال من هذا الحساب والشركة يكون لها الحق في استرداد مساهمة المصرف أو جزء منه في حالة عدم الحاجة إليه.

10_آلية المشاركة المتناقصة مع التأجير التمويلي أو المشاركة في الإنتاج¹:

وهنا يشترك البنك الممول مع العيل في تملك أصل ذو عائد تشغيلي ثم بعد ذلك تتناقص ملكية البنك لصالح العميل وذلك حسب جدول ومدة زمنية يتفقان عليها يؤجر البنك حصته على العميل إجارة منتهية بالتمليك وما يدفعه المستأجر من دفعات ايجارية يتضمن أجرة انتفاعه بحصة البنك ودفعات يتم إطفاء ملكية البنك للأصل الذي أجره.

11_ استخدام التكنولوجيا المالية²:

ويكون عبر أنظمة ذكية وأدوات وتقنيات حديثة يمكنها تعزيز فعالية تطبيق صيغة المشاركة وتوسيع دائرة العملاء وتقليل المخاطر.

فمنصات التمويل الجماعي الإسلامي تتيح جمع رؤوس الأموال من عدد كبير من المستثمرين عبر صيغة المشاركة

والعقود الذكية تستخدم في توثيق عقود المشاركة تلقائياً وذلك عبر شروط مبرمجة مسبقاً . فهي بذلك تضمن الشفافية.

والتحليلات المالية والبيانات الضخمة تستخدم في تقييم المخاطر وتساعد البنوك في اختيار المشاريع المناسبة والشركاء بصيغة المشاركة .

¹ عبد الحميد مدور. مرجع سابق ص208

² صالح عبد الستار أبو غدة. التمويل الإسلامي وتحديات التقنية الحديثة .المجلة الدولية للاجتهاد القضائي الإسلامي العدد12ص45.

عبر البلوك تشين يمكن حفظ سجل المعاملات بشكل أكثر أماناً، هذا ما يعزز ثقة العملاء في هذه الصيغة التشاركية.

فباستخدام التكنولوجيا يمكن للبنك رفع الكفاءة وتقليل التكاليف، كما أنه سيستقطب أكبر عدد من العملاء خصوصاً الشباب، بالإضافة إلى أنه يعزز ثقة العملاء في صيغ التمويل الإسلامية.

12_ آلية تحديد ضوابط شرعية واضحة:

والضوابط الشرعية الرئيسية لصيغة المشاركة هي: (تحديد رأس المال بوضوح، تحديد نسب الربح مسبقاً، تحمل الخسارة تكون بحسب نسبة المساهمة، منع الغرر في بنود العقد، تجنب الربا في كل مراحل التنفيذ والتمويل).

- وضع قواعد صادرة عن هيئات شرعية موحدة تتضمن الشروط الشرعية الملزمة لعقود المشاركة.

- توثيق العقود بما يتماشى مع الجانب الشرعي وإعداد نماذج متوافقة مع الشريعة.

- إصدار تقارير دورية من هيئة الرقابة الشرعية.

- تفعيل دور هيئة الرقابة الشرعية بالبنك لكل عقد مشاركة

13_ آلية التوعية والتسويق:

- وذلك بتصحيح المفاهيم الخاطئة حول صيغة المشاركة على أنها مخاطرة عالية برأس المال.

- بالإضافة إلى توعية العملاء وتنقيفهم بصيغة المشاركة استخدام قنوات تسويقية تبين مزايا صيغة المشاركة في تحقيق العدالة وتنمية الاقتصاد الحقيقي.

- تنظيم ورش عمل وندوات لرواد الأعمال وأصحاب المشاريع حول مزايا التمويل بالمشاركة.
- إعداد مقالات،فيديوهات توضيحية ودراسات حقيقية حول مشاريع ناجحة تم تمويلها بصيغة المشاركة.

خلاصة الفصل الثاني :

خصص هذا الفصل لدراسة أهم الآليات والإجراءات المعتمدة لتطبيق صيغة المشاركة في البنوك الإسلامية بشكل فعال في تمويل المشاريع والاستثمارات. حيث تطرقنا إلى أهم الخطوات والمراحل لتطبيق المصرف الإسلامي لعقد بصيغة المشاركة . كما تناول هذا الفصل أهم العيوب والمزايا التي تميز هذه الصيغة عن باقي الصيغ التمويلية .

الفصل الثالث

تمهيد:

في ظل سعي الجزائر الى تطوير منظومتها المالية برزت البنوك الإسلامية كخيار بديل يعكس توجهها نحو تمويل مبني على مبادئ الشريعة الإسلامية. ووفي هذا الفصل سنسلط الضوء على واقع تطبيق صيغ المشاركة في البنوك الإسلامية في الجزائر، بنك البركة وبنك السلام كنموذجين، مع التطرق الى ذكر أبرز التحديات التي تواجهها في السوق .

المبحث الأول: التمويل بالمشاركة في كل من بنك البركة ومصرف السلام .

المبحث الثاني: أبرز التحديات والعراقيل التي تواجهها صيغة المشاركة .

المبحث الأول: التمويل بالمشاركة في كل من بنك البركة ومصرف السلام .

تسعى الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتلبية احتياجات شريحة واسعة من المتعاملين اللذين يفضلون التعاملات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ، ويعد بنك البركة الجزائري وبنك السلام الجزائري مؤسستين رائدتين في تقديم خدمات الصيرفة الإسلامية مع التركيز على صيغ تمويلية شرعية، في هذا المبحث سنركز على تطبيق صيغة المشاركة .

المطلب الأول: صيغة المشاركة في بنك البركة الجزائري

بنك البركة الجزائري: يعتبر أول تجربة ناجحة ظهرت في الجزائر وذلك بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90 ويعمل هذا البنك وفق أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية.

أسس برأس مال مختلط ،تم إنشائه في 20ماي 1991 برأس مال قدره 500 مليون دينار جزائري، وبدأ نشاطه بصفة فعلية في سبتمبر 1991¹.

أهداف بنك البركة الجزائري يسعى بنك البركة ويحاول إدخال التجديد والتغيير في النشاط المصرفي الجزائري مع مراعاة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك بتحقيق الأهداف التالية:

* استقطاب الموارد البشرية وتشغيلها بطريقة اسلامية وبأفضل العوائد مع مراعاة القواعد الاستثمارية الصحيحة، وهذا ضمن تحقيق الربح الحلال.

* تطوير وسائل جذب الأموال وتوجيهها نحو الاستثمار بأسلوب غير ربوي.

* توفير التمويل اللازم لقطاعات مختلفة وخاصة تلك البعيدة.

¹ بوعنيقة سمية، زلاقي ايناس. بحث سبل تطوير نظام التمويل بالمشاركة في الجزائر .مذكرة تخرج شهادة الماستر علوم التسيير المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميله سنة 2018ص

الشكل 4: الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري



المرجع: عيبوط مرسللي. عبدوس العيد، مرجع سابق. ص 40

الخدمات التي يقدمها بنك البركة الجزائري¹:

1/خدمات بنكية: سواء كان لحسابه أو كان لغيره، داخل الجزائر أو خارجها فإن مجمل النشاطات التي يمارسها البنك حديثة هذا ما يمكن البنك من أن يقوم (قبول ودائع نقدية - فتح حسابات جارية وحسابات الإيداع المختلفة - تحصيل الأوراق التجارية- تحويل الأموال في الداخل والخارج - فتح الاعتمادات المستندية وتبليغها - إصدار الكفالات المصرفية).

2/خدمات تمويلية: وفيها يوفر البنك تمويلات للمؤسسات للاستثمار (تمويلات الاستغلال) التمويل المسبق للتصدير - تمويل صفقة مرهونة - التمويل للسلع لإعادة البيع على حالتها - تمويل المواد الأولية والسلع النصف مصنعة.

(تمويلات الاستثمار) تتمثل في التمويل الكلاسيكي للاستثمارات وهذا وفق الشريعة الإسلامية دائما.

3/خدمات اجتماعية: يكون البنك فيها الوكيل الأمين لتنظيم الخدمات الاجتماعية الهادفة التي تعزز الترابط.

أنواع المشاركة المطبقة في بنك البركة الجزائري²:

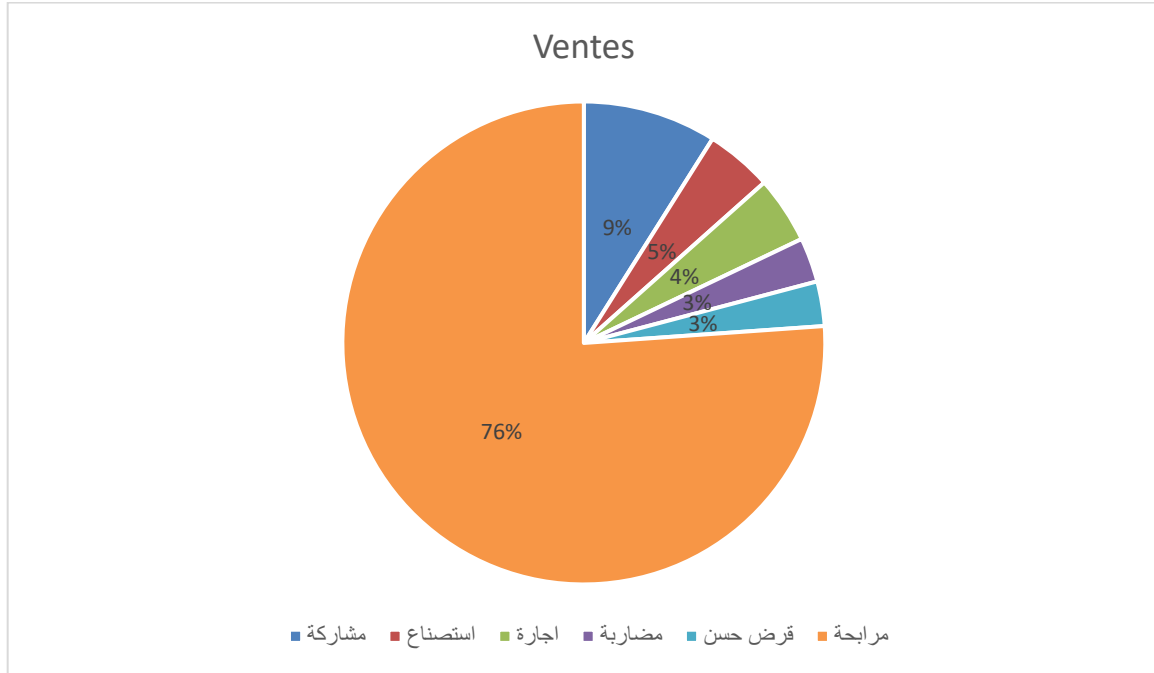
المشاركة الدائمة حيث يشارك البنك في تمويل مشروع بصفة دائمة ويقبض دوريا حصته من الأرباح بصفته مساهما في المشروع: ويمكن أن تكون حصة البنك في شكل مساهمة في شركة موجودة، تمويل لرأس مال أو المساهمة فب تشكيل رأس مال شركة جديدة (شراء أو اكتتاب سندات).

المشاركة المتناقصة حيث يساهم البنك في تمويل مشروع أو عملية وذلك بنية التنازل من المشروع تدريجيا لكن بعد انسحاب صاحب المشروع ويسدد للبنك حصته من الأرباح العائدة،

¹ +2 بوعنيقة سمية زلاقي ايناس مرجع سابق ص 95_96.

أيضا يمكن للبنك أن يخصص كل أو جزء من حصته من أجل تسديد حصة رأس مال البنك وعندما يسترجع البنك رأس ماله والأرباح العائدة له يخرج ويتنازل من المشروع.

الشكل 5:نسب صيغ التمويلات لبنك البركة لسنة 2023



المصدر: من إعداد الطالبة وبالا اعتماد على التقرير السنوي للبنك سنة 2023

من خلال هذه النسب يلاحظ نسبة استخدام البنك لصيغة المشاركة الضعيفة مقارنة بصيغة المرابحة وهذا التوجه يشير إلى أن البنك يركز كثيرا على الاستثمارات المالية بدلا من توسيع القروض للقطاع الخاص أو المشاريع التي قد تناسب المشاركة .

خطوات إتمام عملية التمويل بالمشاركة في بنك البركة الجزائري¹:

على مستوى بنك البركة الجزائري تمر عملية التمويل بخطوات متتالية نذكر منها التالي :

_ طلب التمويل بالمشاركة :حيث يتقدم العميل إلى المصرف الإسلامي مقدما مشروعه ويقترح الصيغة التي يريد التعامل بها مع المصرف .

_ إعداد الدراسات المبدئية لجدوى المشاركات المطروحة وفيها يقوم المصرف الإسلامي بدراسة المشاركات المطروحة من خلال الإدارات والأقسام المتخصصة في المجالات المطروحة .

_ الاتفاق على الأسلوب المناسب للتمويل بالمشاركة وهذا بعد ان تتجح الدراسات المبدئية وهنا يجب أن يتفق البنك مع العميل حول الأسلوب الأنجح للتمويل بالمشاركة وذلك بمراعاة مختلف قدرات كل منهما المالية أو الفنية.

_ يجب على العميل إكمال البيانات والمستندات والوثائق الناقصة والموثقة التي تثبت الموقف القانوني والسوقي له.

_ تحليل حالة العميل المالية وذلك من خلال البيانات والمعلومات السابقة من أجل الوقوف على أبعاد هذه العملية.

_ اتخاذ القرار التمويلي ويكون بعد، تكتمل الدراسات السابقة والتأكد من أن جميع الإجراءات سليمة والنتائج إيجابية.

_ تحديد ادارة مشروع الشركة غالبا ما يكون الجزء الأكبر كإدارة المشروع في المشاركات التي تتم بين المصرف الإسلامي وعملائه ويحتفظ المصرف الإسلامي بحق الإشراف وللعميل أن يشرط نسبة زائدة في الربح.

¹ بوعنيقة سمية زلاقي ايناس مرجع سابق ص96.

_توقيع وتنفيذ عملية المشاركة يتم التوقيع بعقد التمويل بالمشاركة بين المصرف والعميل وبعدها يتم تنفيذ عملية المشاركة وتدفع قيمة رأس المال المتفق عليه أو تحضر السلع.

_توزيع عوائد المشاركة وهذا بعد أن تجرى العمليات وتتم دورة الانتاج يتم توزيع العائد حسب الاتفاق المسبق بين الطرفين.

_متابعة وتقويم المشاركة تكون عملية متابعة عمليات تنفيذ المشاركة من قبل الشركاء حتى يتم كشف الأخطاء والتجاوزات والعمل بسرعة لتداركها.

_تصفية عملية المشاركة تتم عملية التصفية إذا عجز الشريك عن إدارة المشروع.

المطلب الثاني: صيغة المشاركة في مصرف السلام الجزائري

بنك السلام الجزائري: بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تأسس في جوان 2006 وتم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008 وكان ذلك برأس مال قده 100 مليون دولار، ليبدأ مزاوله نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة حيث يدخل البنك شريكا بنسبة من رأس المال، ويتم تقاسم الأرباح أو الخسائر حسب النسبة المتفق عليها¹

يعمل مصرف السلام -الجزائر وفق استراتيجية تتماشى مع ضروريات التنمية الاقتصادية في معظم المرافق الحيوية في الجزائر وهذا من خلال خدمات مصرفية حديثة تلبي حاجيات الشعب الجزائري ومتطلبات السوق والمستثمرين².

¹ بوعيرة أميمة، كباهم حليلة. تطبيقات التمويل بصيغة المشاركة في البنوك الإسلامية مذكرة ماستر تخصص اقتصاد نقدي وكمي جامعة محمد بوضياف المسيلة ص8

² سليمان ناصر، التمويل قصير الأجل وتطبيقاته في البنوك الإسلامية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية، جامعة جيجل يومي 6 و7 جوان ص310.

الخدمات التي يقدمها مصرف السلام -الجزائر :

1خدمات تمويلية: يمول مصرف السلام -الجزائر المشاريع الاستثمارية عن طريق عدة صيغ تمويلية(المشاركة -المضاربة-الإجارة-المرابحة للأمر بالشراء-الاستصناع -السلم)

2/خدمات بنكية: حيث يضع تحت تصرف الزبائن خدمات تتوافق مع معايير مصرفية حديثة وتقنيات عصرية.

بالإضافة الى خدمات أخرى متمثلة في :أجهزة الصراف الآلي المنتشرة في العديد من المناطق الحضرية،خدمات مصرفية عبر الهاتف وعبر الانترنت .

الشكل 6: نسب صيغ التمويل لبنك السلام لسنة 2023



المصدر: من إعداد الطالبة وبالاتماد على التقرير السنوي لبنك السلام سنة 2023

المبحث الثاني: المعوقات التي تواجه نظام التمويل بالمشاركة في الجزائر وأهم العلاجات

في الجزائر ورغم تبني بعض المؤسسات المالية لنظام التمويل بصيغة المشاركة إلا أن تطبيق هذا النظام يواجه عدة صعوبات وتحديات تعرقل تقدمها خاصة عند استخدامها صيغ التمويل بالمشاركة والتي هي الأساس الذي قامت لأجله البنوك الإسلامية.

المطلب الأول: المعوقات التي تواجه نظام التمويل بالجزائر.

أولاً: تعاني أغلب المصارف الإسلامية من عدم تطوير قوانين البنوك وفق خصوصية المصارف الإسلامية ، وهذا من حيث القوانين والنصوص الشرعية التي تتعارض مع التزامه الشرعي خاصة وان هاته القوانين تنظم علاقتها بالبنك المركزي (معدل الاحتياطات - السيولة النقدية - قيود التمويل -) وهي لا تناسي طبيعة الاستثمار الإسلامي

ومنه يكون القانون من أهم التحديات التي تعرقل تقدم المصارف الإسلامية في الجزائر وتعيق توسعها لأن القوانين الموجودة لا تلائم طبيعتها .

ثانياً: عدم تقبل المودعين للخسارة حيث أن المودعين يأكدون على ضرورة الحصول على أرباح أكبر أو تساوي الأرباح التي يتحصلون عليها في البنوك التقليدية

وعدم تفهم طبيعة العمل في البنوك الإسلامية من طرف المتعاملين والذين يعتبرون إيرادات البنك دخلاً ربوياً حيث يعتبرونها مؤسسات خيرية .

ثالثاً: عدم وجود عمال مؤهلين في الجانب الشرعي والمصرفي حيث أن العمل يتطلب كفاءات مدربة على طبيعة المصارف الإسلامية باعتبارها مختلفة عن البنوك التقليدية.

هذا ما جعل المصارف الإسلامية مضطرة إلى الاستعانة بموظفين من المصارف الربوية من أجل التكوين.

رابعاً: غياب سوق اسلامية نشطة وغياب هذا السوق أدى إلى:

- قلة الأدوات والأساليب المصرفية

- وعدم تنوع المؤسسات المالية الإسلامية

خامساً: ضعف الهياكل الإنتاجية نلاحظ نقصا في الفرص الاستثمارية، كما أنها تعاني من ضيق الأسواق وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وكثرة التقلبات في السياسة المالية والنقدية فيها بالإضافة إلى ضعف التعاون بين المصارف الإسلامية هذا أدى إلى عدم تمكنها من تحمل المخاطر الاستثمارية وجعلها تتدفع نحو الأسواق العالمية وتركز استثماراتها المحلية على الصيغ الأكثر ضمانا.

سادساً: عدم وجود الضمان فالضمان يشكل نقطة الارتباط بين العميل والمصرف فمجرد وجود ضمانات قوية يضمن انفتاح نحو المصارف ومنح تسهيلات للعملاء وعدم وجودها يعني ضعفا في طلب العميل. فهذه الضمانات تعتبر خط دفاع في حالة عدم قدرته على السداد

سابعاً: التعامل مع البنك المركزي فبنك البركة يجد صعوبة في التعامل مع البنك المركزي.

ثامناً : تحديات العولمة فالمصارف الإسلامية تواجه مجموعة من التحديات تحول دون تحسين أدائها هذا ما يؤدي إلى انخفاض مستوى فعاليتها .

تاسعاً: عدم وجود رقابة شرعية بمستوى عالي حيث أن الرقابة الشرعية تعتبر من الهيئات المهمة والتي أصبحت من هيكل البنك وهي تواجه مجموعة من الصعوبات والتحديات .

المطلب الثاني: بعض العلاجات والحلول المقترحة

وهنا سنتطرق إلى أهم التصورات والعلاجات للمعوقات التي حالت دون تطبيق صيغة المشاركة في المصارف الإسلامية الجزائرية، الأمر الذي يؤدي بالمصارف إلى تفعيل دورها الأساسي الذي تبنته.

أ.علاجات خاصة بارتفاع المخاطر: يوجد عدة مقترحات:

1/دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية بصورة جيدة حيث أنها تعتبر من الضمانات الأساسية التي يجب الاعتماد عليها لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها عمليات المضاربة فطبيعتها قائمة على قاعدة الغنم بالغرم وفيها يكون المصرف الإسلامي مشاركا للعميل المستثمر في تحمل نتائج هذه العمليات سواء ربح أو خسارة لذلك عليه أن يقوم بدراستها بصورة دقيقة واختيار المناسب منها، وأي إهمال يعود عليه بالخطر.

فكلما كانت الدراسة دقيقة واعتمادها من جميع النواحي ملائما كان ضمانا أكبر ضد المخاطر والعكس أيضا صحيح.

2/صندوق مواجهة خسائر عمليات المشاركة: وهنا يكون الاحتياط للمخاطر، فيقوم المصرف بتكوين صندوق مواجهة الخسائر المحتملة، حيث يعمل على تقليل الآثار المترتبة على الخسائر إن وقعت. وتطبيق هذا الأسلوب يمكن أن يحقق عائدا وفوائد عديدة سواء للمصرف أو للعميل. وبهذا يتشجع العملاء سواء المدخرين منهم أو المستثمرين على التعامل معه. يمكن لهذا الأسلوب أيضا أن يساهم في وقاية رأس المال من الخسارة وهذا يجعل المدخرين أكثر طمأنينة عند تعاملهم مع البنك.

3/ صياغة العقود بالصورة الملائمة :وهذه الطريقة تضمن حقوق المصرف في حالة حدوث تعدي أو تقصير من قبل المضارب أوقيامه بتصرف مخالف للشروط المتفق عليها ويعرض

أموال المصرف لخسائر وهنا يمكن أن يضمن عقد المشاركة عددا من النصوص التي تحقق هذا الهدف .

ب. علاجات خاصة بطبيعة الموارد البشرية

وتخص الموارد المالية قصيرة الأجل فهي لا تتناسب طبيعة المشاركة فمن خلال المواءمة بين الموارد القصيرة الأجل وأهدافها الاستثمارية طويلة الأجل عن طريق تطوير استثماراتها وذلك من خلال الاعتماد على سوق الإصدار وسوق التداول في أسواق رأس المال.

ويمكن للمصارف الإسلامية القيام بالاستثمار المادي بطرح العديد من الأدوات المالية للاكتتاب العام وذلك من خلال سوق الإصدار وتتمثل في (شهادات الاستثمار القابلة للتداول - أسهم الشركات المساهمة).

ج. علاجات خاصة بالمتعاملين

ينبغي هنا على المصرف أن يحسن اختيار المستثمرين وذلك عبر معايير مدروسة، حيث يكون يستحق أن يقوم بالمشاريع الاستثمارية، ويمكن للمصرف أن يتخذ بعض الاجراءات التي تضمن ضوابط الشريعة الإسلامية فيمكنه أن يقسم رأس المال على فترات وذلك للتأكد من جدية وأمانة العميل، بالإضافة إلى محاسبة دورية.

يقوم المصرف بحملات إعلامية واسعة وعلى مختلف الأصعدة بغية توعية الجماهير الإسلامية بحقيقة عملها ورسالتها في تحريم الربا وهذا ليتغلبوا على فكرة الأنظمة الربوية.

في الفصل الثالث والأخير تناول البحث واقع تطبيق صيغة المشاركة ونسبة اعتمادها في كل من بنك البركة الجزائري ومصرف السلام،

ثم تناول أهم العراقيل والتحديات التي تواجه تفعيل هذه الصيغة في البنوك الإسلامية في الجزائر، وعرض بعض الحلول والعلاجات التي من شأنها أن تفعل تطبيقها وتفعيل استخدامها.

خاتمه

الخاتمة:

تناولت هذه المذكرة موضوع آليات تفعيل صيغة المشاركة في البنوك الإسلامية في الجزائر، ومن خلالها تبين :

اختبار الفرضيات:

• الفرضية الأولى : صيغة المشاركة من أهم صيغ التمويل الإسلامي التي تحقق العدالة وتقاسم الأرباح بين البنك والعميل.

• الفرضية الثانية : من الملاحظ أن تطبيق صيغة المشاركة في البنوك الإسلامية الجزائرية لا يزال محدودا وضعيفا مقارنة بصيغ التمويل الأخرى كالمربحة.

• الفرضية الثالثة :تواجه صيغة المشاركة عدة تحديات من أبرزها:

- غياب إطار قانوني وتنظيمي واضح.

-نقص الكفاءات والخبرات.

-ارتفاع مستوى المخاطر.

النتائج :

قد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج الهامة يمكن حصرها فيما يلي:

• تعتبر صيغة المشاركة من أهم صيغ التمويل الإسلامي ،لما تحققه من عدالة في توزيع الأرباح والخسائر لما تتفق به من مبادئ الشريعة الإسلامية .

•من خلال الواقع العملي يظهر الاعتماد المحدود لصيغة المشاركة في البنوك الإسلامية الجزائرية مثل بنك البركة وبنك السلام .

• من أبرز التحديات التي تعيق تفعيل صيغة المشاركة نقص الخبرة في إدارة المخاطر التشاركية غياب المعايير المحاسبية الموحدة، ضعف الإطار القانوني والتنظيمي إضافة إلى الازدحام الضعيف على هذه الصيغة

• بالرغم من كل هذه التحديات والعراقيل فإن تفعيل صيغة المشاركة ليس بالأمر المستحيل بل يتطلب تعاوناً بين الجهات الرقابية والمصرفية، وإرادة مؤسسية .

• تفعيل صيغة المشاركة في البنوك الإسلامية، يساهم في تنويع أدوات التمويل الاقتصادي، علاوة على أنه يعزز قدرة البنوك الإسلامية على دعم الاقتصاد الحقيقي وتحقيق العدالة.

التوصيات:

رغم أن واقع استخدام صيغة المشاركة في البنوك الإسلامية عامة وفي الجزائر خصوصاً لا يزال محدوداً إلا أن هناك توصيات وجهود تعمل على تطوير وتفعيل هذه الصيغة.

* العمل على تطوير نماذج تشاركية تمويلية تتناسب مع البيئة المصرفية المعاصرة.

* توسيع استخدام المشاركة في القطاعات الإنتاجية، خاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

* تفعيل دور الهيئات الشرعية والرقابية في دعم وتطوير تطبيق هذه الصيغة.

آفاق الدراسة: تفتح هذه الدراسة المجال لإمكانية تعزيز الثقة بين البنوك والعملاء من خلال تطبيق آليات شفافة وعادلة، وتوفير قاعدة علمية يمكن أن يعتمد عليها صناع القرار لتوسيع نطاق استخدام صيغة المشاركة. كما يمكن أن تعد هذه الدراسة منطلقاً لأبحاث أخرى تتناول التحديات والحلول المبتكرة في التمويل الإسلامي.

وفي خاتمة هذا البحث أتمنى أن أكون قد أعطيت الموضوع حقه و كفايته وأرجوا من الله عز وجل أن يكلل عملي بالنجاح والتوفيق صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

قائمة المراجع المعتمدة:

القرآن الكريم

الكتب:

_الياس أبو الهيجاء ، تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية دراسة حالة الأردن، رسالة دكتوراه ،2007:

_الخضيري محمد محمود. البنوك الإسلامية، مصر:إيتراك للنشر والتوزيع ،1999.

_عبد الناصر براني ،المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية1980.200.

_الزبيدي محمد مرتضى: تاج العروس من جواهر القاموس ،دار مكتبة الحياة المطبعة الخيرية بيروت ط1.

- حميد محمد عثمان إسماعيل :أساسيات التمويل الإداري واتخاذ قرارات الاستثمار. دار النهضة العربية، القاهرة ط1983.

_جميل أحمد الدور التنموي للبنوك الإسلامية دراسة تطبيقية1980.200.

_هيكمل عبد العزيز فهمي .موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية، دار النهضة العربية، القاهرة ط21986.

_هوارى سيد.الاستثمار والتمويل .مكتبة عين شمس القاهرة ط1980.

- الزرقا مصطفى: عقد الاستصناع ومدى أهميته في الاستثمارات الإسلامية

المعاصرة،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،البنك الإسلامي للتنمية.

_مصطفى كمال السيد طابل،البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي ،الطبعة الأولى ،دار

أسامة للنشر والتوزيع ،الأردن 2012.

- يونس المصري،رفيق.النظام المصرفي الإسلامي ط2دمشق.

- سراج الدين عثمان مصطفى ،تقويم تطبيق صيغتي بيع المrabحة والمشاركة في الجهاز المصرفي السوداني .

ـ صادق راشد الشمري أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية ، ط1 دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع 2011.

ـ محمود حسن الوادي حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس والنظرية والتطبيقات العملية.

ـ الغريب ناصر، المضاربة والمشاركة في الفقه الإسلامي والتجربة المصرفية الإسلامية.

ـ محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي بهاء الدين للنشر، قسنطينة ط1 2003.

ـ محمد عثمان شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس عمان ط6 سنة 2007.

ـ صالح عبد الستار أبو غدة، التمويل الإسلامي وتحديات التقنية الحديثة .المجلة

الدولية للاجتهد القضائي الإسلامي العدد 12.

المداخلات:

ـ إبراهيم أبو بكر المدني ، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، أسلوب التمويل والاستثمار بالمشاركة في النظام المصرفي الإسلامي.

ـ سليمان ناصر، التمويل قصير الأجل وتطبيقاته في البنوك الإسلامية ،مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية، جامعة جيجل يومي 6 و7 جوان.

ـ بلال احميمة ، دور التمويل بالمشاركة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجزائرية في ظل الشراكة الأوروبية جامعة جيجل يومي 17 و18 أفريل 2006.

ـ سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر الواقع والآفاق من ،خلال دراسة تقييمية مختصرة. مجلة الباحث العدد 4 جامعة ورقلة 2006.

المذكرات الجامعية:

ـ محمد عبد الرؤوف المشاركة في الشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة سانت كليمنتس، الشارقة، 2007

